

حقوق الفئات الفقيرة والمهمشة في موازنة برنامج

الحماية الاجتماعية في وزارة التنمية الاجتماعية

(تقرير مقارنة 2019 - 2021)

سلسلة التقارير الخاصة رقم (117)

حقوق الفئات الفقيرة والمهمشة في موازنة برنامج الحماية
الاجتماعية في وزارة التنمية الاجتماعية
(تقرير مقارن 2019 - 2021)
سلسلة تقارير خاصة رقم (117)

إعداد الباحث: أ. مؤيد عفانة، المحامي حازم هنية
متابعة وإشراف: أ. خديجة زهران، د. عمار الدويك

التصميم والطباعة:
شركة ثيرد دايمنشن للتصميم والطباعة

© جميع الحقوق محفوظة لـ:

الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان «ديوان المظالم»، فلسطين.

ISBN: 978-9950-401-18-1

رام الله - 2022

لا يجوز نشر أي جزء من هذا الكتاب، أو نقله على أي وجه، أو بأي حال، أو بأي
طريقة إلا بموافقة مسبقة من الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان «ديوان المظالم».



الهيئة المستقلة
لحقوق الإنسان
ديوان المظالم

سلسلة التقارير
الخاصة

117

حقوق الفئات الفقيرة والمهمشة في موازنة برنامج الحماية الاجتماعية في وزارة التنمية الاجتماعية

(تقرير مقارنة 2019 - 2021)

2022

عناوين مكاتب الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان «ديوان المظالم» - فلسطين

• المقر الرئيس

4 شارع الأم تيريزا، رام الله، فلسطين. الرمز البريدي P6009059
هاتف: 2986958 / 2960241 970 2 + فاكس: 2987211 970 2 + ص.ب 2264
البريد الإلكتروني: ichr@ichr.ps الصفحة الإلكترونية: www.ichr.ps

• مكتب الوسط

وحدة 302، 16 شارع البلدية، رام الله، فلسطين، P6008326
هاتف: 2989838 970 2 + فاكس: 2989839 970 2 +

• مكتبا الشمال

نابلس - شارع سفيان - عمارة اللحام - ط 1
هاتف: 2335668 970 9 + فاكس: 2366408 970 9 +

طولكرم - قرب مستشفى ثابت ثابت - عمارة دعباس - ط3
تلفاكس: 2687535 970 9 +

• مكتبا الجنوب

الخليل - رأس الجورة - بجانب دائرة السير - عمارة حريزات - ط 1
هاتف: 2295443 970 2 + فاكس: 2211120 970 2 +

بيت لحم - عمارة نزال - ط 2 - فوق البنك العربي
هاتف: 2750549 970 2 + فاكس: 2746885 970 2 +

• مكتب غزة والشمال

الرمال - مقابل المجلس التشريعي - خلف بنك القدس
هاتف: 2824438 970 8 + فاكس: 2845019 970 8 +

• مكتب الوسط وجنوب غزة

خانيونس - شارع جمال عبد الناصر - عمارة الحسن ط3 - بجوار عصيرات رمانة 2
هاتف: 2060443 970 8 + فاكس: 2062103 970 8 +

المحتويات

7	ملخص تنفيذي
9	مقدمة
9	هدف التقرير
9	منهجية إعداد التقرير
10	محددات التقرير

الفصل الأول

11	الإطار القانوني الناظم لحقوق الفئات الضعيفة والمهمشة
11	أولاً: الإطار القانوني الوطني للفئات المهمشة والضعيفة
14	ثانياً: الإطار القانوني الدولي للفئات المهمشة والضعيفة
15	ثالثاً: مدى استجابة الخطط والبرامج الرسمية للحماية القانونية المقررة
16	رابعاً: تقدير الخطط والبرامج الرسمية والاستراتيجيات الوزارية من منظور حقوقي

الفصل الثاني

حقوق الفئات الفقيرة والمهمشة في الحماية الاجتماعية

19	ما بين الخطط العالمية والوطنية والقطاعية
20	الاستراتيجية القطاعية للتنمية الاجتماعية 2021-2023
20	الاهداف الاستراتيجية
23	وزارة التنمية الاجتماعية

الفصل الثالث

- 25 موازنة وزارة التنمية الاجتماعية وبرنامج حماية الفئات الفقيرة والمهمشة
- 28 الانفاق الفعلي على وزارة التنمية الاجتماعية
- 30 برنامج حماية الفئات الفقيرة والمهمشة
- 33 مدى التزام الحكومة بصرف الموازنات المخصصة لبرنامج حماية الفئات الفقيرة والمهمشة

الفصل الرابع

- 36 النتائج والتوصيات
- 36 أولاً: أبرز النتائج
- 38 ثانياً: التوصيات
- 40 المراجع والمصادر
- 41 منشورات الهيئة

ملخص تنفيذي

يناقش التقرير حقوق الفئات الفقيرة والمهمشة في موازنة برنامج الحماية الاجتماعية في وزارة التنمية الاجتماعية، خاصة مع الأزمات المالية المتلاحقة التي تعاني منها الموازنة العامة للدولة، والتي انعكست سلباً على مستوى وفاء الحكومة بالتزاماتها، وتأثرت بها بشكل حاد الفئات المهمشة والفقيرة من المسنين والنساء والأطفال والأشخاص من ذوي الإعاقة، وقد هدف التقرير الى تسليط الضوء على مدى انفاذ حقوق الفئات الفقيرة والمهمشة ضمن برنامج الحماية الاجتماعية في وزارة التنمية الاجتماعية، من خلال الموازنات المخصصة لهم والانفاق الفعلي المتحقق في السنوات (2019-2020-2021)، من خلال تشخيص وتحليل مقارن لواقع حقوق الفئات الفقيرة والمهمشة، ومدى استجابة الحكومة لاحتياجات تلك الفئات، ومدى التزامها بإنفاذ حقوقهم من خلال حصولهم على مخصصاتهم المالية.

وقد تم اعتماد منهجية علمية استقصائية من خلال مراجعة الاطار الحقوقي والقانوني لحقوق الفئات المهمشة والفقيرة في الحماية الاجتماعية على المستويين الدولي والمحلي، ومراجعة لأهداف التنمية المستدامة 2030، وما تضمنته خطة التنمية الوطنية (2021-2023)، والخطط الاستراتيجية الوطنية ذات الصلة، وتحليل موازنة وزارة التنمية الاجتماعية على مدار السنوات (2019-2022)، إضافة الى تحليل الانفاق الفعلي لوزارة التنمية الاجتماعية وبرنامج حماية الفئات الفقيرة والمهمشة.

وقد توصل التقرير الى عدة نتائج واستنتاجات أبرزها ان المواثيق الدولية والتشريعات الوطنية، وعلى كفلت حقوق الفئات الضعيفة والمهمشة والفقيرة، كما تضمنت أهداف التنمية المستدامة 2030، وخطة التنمية الوطنية (2021-2023) جملة اهداف وسياسات تشدد على ضرورة توفير الحماية الاجتماعية للفئات الفقيرة والمهمشة، وعلى الرغم من مجال العمل الواسع لوزارة التنمية الاجتماعية، الا أن موازنة وزارة التنمية الاجتماعية ضئيلة ولا تتجاوز 5% من اجمالي الموازنة العامة، كما ان الموازنة المخصصة لبرنامج حماية الفئات الفقيرة والمهمشة ضئيلة ولا تتجاوز (6%-7%) من موازنة وزارة التنمية الاجتماعية، والانفاق الفعلي على برنامج

حماية الفئات الفقيرة والمهمشة أقل من الموازنة المخصصة للبرنامج.

وقد أوصى التقرير بضرورة اكمال المنظومة التشريعية لتوفير الحماية الاجتماعية للفئات الضعيفة والمهمشة، وضرورة التزام الحكومة بزيادة الموازنة المخصصة لوزارة التنمية الاجتماعية، من أجل انفاذ مهامها، خاصة المتعلقة بالفئات الضعيفة والمهمشة، وضرورة رفع الموازنة المخصصة لبرنامج حماية الفئات الفقيرة والمهمشة، بما يتناسب مع حجم الاحتياج، والتزام وزارة المالية بالإنفاق الفعلي على برنامج الحماية الاجتماعية للفئات الفقيرة والمهمشة وفق الموازنة المخططة، من أجل ضمان تحقيق الخطط والبرامج المخصصة لتلك الفئات.

مُقَدِّمَة

انفاذاً لأهداف التنمية المستدامة 2030 وخطة التنمية الوطنية (2021-2023)، وابتثاقاً من المواثيق الدولية والتشريعات الوطنية، تجاه حقوق الفئات الفقيرة والمهمشة، وحققها بالرعاية والحماية الاجتماعية من قبل الحكومة، يناقش التقرير حقوق الفئات الفقيرة والمهمشة في موازنة برنامج الحماية الاجتماعية في وزارة التنمية الاجتماعية، خاصة مع تراجع التمويل للموازنة العامة، والأزمات المالية المتلاحقة التي تعاني منها الموازنة العامة للدولة، والتي تنعكس سلباً على كافة الوزارات بما فيها وزارة التنمية الاجتماعية، وتتأثر بها والفئات المهمشة والفقيرة من المسنين والنساء والأطفال والأشخاص من ذوي الإعاقة.

حيث عمل التقرير على تشخيص وتحليل مقارن لواقع حقوق الفئات الفقيرة والمهمشة في موازنة برنامج الحماية الاجتماعية في وزارة التنمية الاجتماعية على مدار السنوات (2019 - 2021)، والفجوات القائمة في تلك المخصصات وأسبابها، ومدى استجابة الحكومة لاحتياجات تلك الفئات، ومدى التزامها بإنفاذ حقوقهم من خلال حصولهم على مخصصاتهم المالية.

هدف التقرير:

تسليط الضوء على مدى انفاذ حقوق الفئات الفقيرة والمهمشة ضمن برنامج الحماية الاجتماعية في وزارة التنمية الاجتماعية، من خلال الموازنات المخصصة لهم والانفاق الفعلي المتحقق في السنوات (2019-2020-2021)، والخروج بورقة مطلبية لإنفاذ حقوقهم.

منهجية إعداد التقرير:

- تم اعتماد منهجية علمية استقصائية، قائمة على المحاور التالية:
- عرض تقديمي حول حقوق الفئات المهمشة والفقيرة في الحماية الاجتماعية، والإطار القانوني الناظم لتلك الحقوق.
 - مراجعة لأهداف التنمية المستدامة 2030، وما تضمنته خطة التنمية الوطنية (2021-2023)، والخطط الاستراتيجية الوطنية القطاعية وعبر القطاعية، ومن ضمنها الخطة الاستراتيجية لقطاع التنمية الاجتماعية (2021-2023).

- تحليل موازنة وزارة التنمية الاجتماعية على مدار السنوات (2019-2020-2021-2022)، إضافة الى تحليل الانفاق الفعلي لوزارة التنمية الاجتماعية في ذات الفترة، على برنامج الحماية الاجتماعية.
- تحليل مقارنة للأنفاق الفعلي على برنامج الحماية الاجتماعية للسنوات الثلاث (2019-2020).
- اعداد توصيات علمية عملية من اجل التزام الحكومة بحقوق الفئات الفقيرة والمهمشة في مجال الحماية الاجتماعية.
- اعداد مسودة التقرير وتنفيذ ورشة عمل لنقاشها مع وزارة التنمية الاجتماعية والجهات ذات الصلة، لنقاش مخرجات التقرير من اجل اثره التقرير والخروج بالتوصيات المطلوبة.
- اعداد النسخة النهائية من التقرير.
- اعداد ورقة مطلية موجهة للحكومة بخصوص حقوق الفئات الفقيرة والمهمشة.

محددات التقرير:

- الحدود الزمنية: الأعوام (2019-2022).
- الحدود المكانية: الضفة الغربية والقدس وقطاع غزة.
- الحدود الموضوعية: حقوق الفئات الفقيرة والمهمشة في موازنة برنامج الحماية الاجتماعية في وزارة التنمية الاجتماعية.

الفصل الأول

الإطار القانوني الناظم لحقوق الفئات الضعيفة والمهمشة

تُعاني الفئات المهمشة والضعيفة من محدودية في قدرة الوصول إلى حقوقها، بالنظر إلى طبيعتها الخاصة، وهو الأمر الذي شكل محلاً لاهتمام المشرّع على المستويين الوطني والدولي، وقد أفرد القانون الأساسي الفلسطيني والتشريعات الوطنية المتعددة، مجموعة من القواعد القانونية التي توفر الحماية القانونية لتلك الفئات، وتبين آلية تمكينهم من ممارسة الحقوق والحريات.

وحظيت حقوق الفئات المهمشة والضعيفة باهتمام بالغ من قبل المشرع الدولي، الذي أفرد لها مجموعة من الاتفاقيات الدولية العقدية وغير العقدية الخاصة بحمايتهم، والتي توجب على الدول الأطراف اتخاذ التدابير التي من شأنها ضمان تمكينهم من التمتع بالحقوق والحريات الأساسية، أسوةً بالفئات الأخرى، ووضع السياسات والبرامج التي تبين آلية ممارستها والجهة القائمة على تنظيمها، ورصد الميزانيات المناسبة، وتطوير وبناء المرافق اللازمة لها.

يتناول هذا المحور الإطار القانوني الدولي والوطني الذي يكفل حماية تلك الفئات وطبيعة الحقوق التي وفرها لهم، بالإضافة إلى استعراض الخطط والبرامج الرسمية المقررة، للوقوف على مدى استجابتها وقدرتها على تجسيد حقوق الفئات المهمشة والضعيفة في الواقع الملموس.

أولاً: الإطار القانوني الوطني للفئات المهمشة والضعيفة

1 - القانون الأساسي الفلسطيني:

أفرد القانون الأساسي مجموعة من القواعد القانونية التي تكفل حقوق الفئات المهمشة والضعيفة، وقد افتتح المشرع الفلسطيني باب الحقوق والحريات العامة في القانون الأساسي بالتأكيد على مبدأ المساواة، التي تنص المادة (9) منه على أن: «الفلسطينيون أمام القانون والقضاء سواء لا تمييز بينهم بسبب العرق أو الجنس أو اللون أو الدين أو الرأي السياسي أو

الإعاقة»، وكفل في المادة (2/1/22)¹، حماية حقوق كبار السن، وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، والجرحى والأسرى وأسر الشهداء والمتضررين، والأطفال، من التمتع أسوةً بغيرهم من الفئات، بالحقوق المكفولة بموجب القانون، وبالحماية القضائية المقررة.

أما عن الحماية التي أفردتها القانون الأساسي للأطفال، فقد خصص المادة (22) من القانون نفسه، على رعاية الأمومة والطفولة، وحق الأطفال في الحماية والرعاية الشاملة، وعدم استغلالهم لأي غرض يلحق بهم ضرر بسلامتهم أو بحقهم في الصحة أو التعليم، والحماية من الإيذاء الجسدي والنفسي.

وأكد القانون الأساسي في المادة (1/24)²، على مبدأ إلزامية ومجانبة التعليم للأطفال في المرحلة الأساسية، ومجانبة التعليم في المدارس والمعاهد والمؤسسات العامة.

التشريعات الوطنية:

تضمنت التشريعات الوطنية العديد من القوانين الخاصة بحماية الفئات المهمشة والضعيفة، ووفقا للتالي:

أ. قانون الطفل الفلسطيني رقم (7) لسنة 2004 وتعديلاته:

يتكون القانون من (75) مادة، وبين في المادة الثانية منه، على الأهداف التي يسعى القانون لتحقيقها، والتي تركز على تمكين الأطفال من ممارسة، وحماية حقوق الطفل وفق خصوصيتهم وحقهم في البقاء والنماء والتمتع بحياة حرة وآمنة ومتطورة، وإشراكهم في مجالات الحياة المجتمعية بما يتناسب مع عمر ونضج الطفل، وتنشئة الطفل على منظومة القيم والأخلاق في إطار محيطه العائلي والاجتماعي، بالإضافة للعديد من الأهداف الأخرى³.

1 المادة (2/22) من القانون الأساسي تنص على أن: «رعاية أسر الشهداء والأسرى ورعاية الجرحى والمتضررين والمعاقين واجب ينظم القانون أحكامه، وتكفل السلطة الوطنية لهم خدمات التعليم والتأمين الصحي والاجتماعي.

2 تنص المادة (1/24) على: «التعليم حق لكل مواطن، وإلزامي حتى نهاية المرحلة الأساسية على الأقل ومجانبي في المدارس والمعاهد والمؤسسات العامة».

3 تنص المادة (2) من قانون الطفل الفلسطيني على أن: «يهدف القانون إلى: 1. الارتقاء بالطفولة في فلسطين بما لها من خصوصيات. 2. تنشئة الطفل على الاعتزاز بهويته الوطنية والقومية والدينية وعلى الولاء لفلسطين، أرضاً وتاريخاً وشعباً. 3. إعداد الطفل لحياة حرة مسؤولة في مجتمع مدني متضامن قائم على التلازم بين الوعي بالحقوق والالتزام بالواجبات وتسوده قيم العدالة، والمساواة، والتسامح، والديمقراطية. 4. حماية حقوق الطفل في البقاء والنماء والتمتع بحياة حرة وآمنة ومتطورة. 5. توعية المجتمع بحقوق الطفل على أوسع نطاق ممكن باستخدام الوسائل المناسبة. 6. إشراك الطفل في مجالات الحياة المجتمعية وفقاً لسنة ودرجة نضجه وقدراته المتطورة حتى ينشأ على خصال حب العمل والمبادرة والكسب المشروع وروح الاعتماد على الذات. تنشئة الطفل على الأخلاق الفاضلة وبخاصة احترام أبويه ومحيطه العائلي والاجتماعي.

ب. قانون رقم (4) لسنة 1999 بشأن حقوق المعوقين:

يتكون القانون من (20) مادة، أكدت على حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وكفلت المادة الثانية منه، حق الشخص ذوي الإعاقة التمتع بالحياة الحرة والعيش الكريم والخدمات المختلفة شأنه شأن غيره من المواطنين، له نفس الحقوق وعليه واجبات في حدود ما تسمح به قدراته وامكانياته، ولا يجوز أن تكون الإعاقة سبباً يحول دون تمكن المعوق من الحصول على تلك الحقوق، وكفلت المادة الثالثة منه، على حماية أصحاب الواجب لحقوق الشخص ذوي الإعاقة، وتسهيل حصوله عليها، وتوعيته واسرته وبيئته بالحقوق المكفولة له، وفقاً لذات القانون.

هـ. قانون الصحة العامة رقم (20) لسنة 2004:

يتكون القانون من (85) مادة، لتنظيم الحق في الصحة، وفي هذا السياق وضع القانون حماية خاصة للمرأة والطفل، حيث تنص المادة الرابعة منه، على إعطاء الأولوية لرعاية صحة المرأة والطفل واعتبارها جزءاً لا يتجزأ من استراتيجية السلطة الوطنية الفلسطينية، كما تنص المادة الخامسة على التزام أصحاب الواجب بتوفير الخدمات الوقائية والتشخيصية والعلاجية والتأهيلية المتعلقة بصحة الأم والطفل والتي تشمل رعاية المرأة وبصفة خاصة في أثناء فترات الحمل والولادة والرضاعة وتشجيع الرضاعة الطبيعية، ومتابعة نمو الطفل وتطوره وتوعية الأسرة والمجتمع على كيفية رعاية الطفل وحمايته والتعامل معه خلال مراحل نموه وتطوره المختلفة.

2 - اللوائح والأنظمة الصادرة عن السلطة التنفيذية:

أصدر مجلس الوزراء الفلسطيني العديد من اللوائح التنظيمية بشأن حقوق الفئات المهمشة والضعيفة، التي منها، قرار مجلس الوزراء الفلسطيني رقم (7) لسنة 2017 بشأن المجلس الوطني للطفولة، والذي يهدف إلى تعزيز حماية ورعاية حقوق الطفل في فلسطين، وقرار مجلس الوزراء رقم (40) لسنة 2004 باللائحة التنفيذية للقانون رقم (4) لسنة 1999 بشأن حقوق المعوقين، وتهدف إلى وضع قانون المعوقين موضع التنفيذ.

ثانياً: الإطار القانوني الدولي للفئات المهمشة والضعيفة

أفرد القانون الدولي لحقوق الإنسان، حماية خاصة للفئات الضعيفة والمهمشة، الأمر الذي تجسد من خلال إقراره لعدد من الاتفاقيات الدولية التي وقعت وانضمت إليها دولة فلسطين، وأصبحت جزءاً من المنظومة القانونية الوطنية واكتسبت صفة الإلزامية القانونية، التي توجب تنفيذها والتقييد بالشروط والمعايير التي أقرتها.

1. اتفاقية حقوق الطفل لعام 1989:

تتكون الاتفاقية من (54) مادة، وقد أكدت هذه المواد على حقوق الطفل، وعلى التدابير والإجراءات التي يتعين على الدول الأطراف اتخاذها، إعمالاً لما ورد فيها من حقوق، وبخاصة الحق في البقاء والنماء والتطور.

وقد نشأ بموجب الاتفاقية لجنة حقوق الطفل لفحص مدى التزام الدول الأطراف بالتزاماتها المقررة في الاتفاقية، وأوكل لاحقاً للجنة أيضاً مهمة القيام برصد تنفيذ الدول الأطراف في أي من البروتوكولين الملحقين بالاتفاقية لالتزاماتها. وقد حددت لجنة حقوق الطفل المواد التالية باعتبارها تمثل «مبادئ عامة» أساسية لإعمال جميع الحقوق الواردة في الاتفاقية، وهي: المادة (2) الخاصة بعدم التمييز، والمادة (3) الخاصة بمصالح الطفل الفضلى، والمادة (6) الخاصة بالحق في الحياة والبقاء والنمو، والمادة (12) الخاصة باحترام آراء الطفل.

2. اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) لعام 1979:

تتكون من (30) مادة، وقد أكدت على الدول الأطراف وجوب اتخاذ التدابير كافة التي شأنها مكافحة التمييز ضد المرأة، حيث نصت في المادة (3) منها على أن: «تتخذ الدول الأطراف في جميع الميادين، ولا سيما الميادين السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، كل التدابير المناسبة، بما في ذلك التشريعية منها، لكفالة تطور المرأة وتقديمها الكاملين. وذلك لتضمن لها ممارسة حقوق الإنسان والحريات الأساسية والتمتع بها على أساس المساواة مع الرجل.»

3. اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة لعام 2006:

تتكون من (50) مادة، وحددت المادة (1) من الاتفاقية الغرض منها، والذي يتمثل في تعزيز وحماية وكفالة تمتع جميع الأشخاص ذوي الإعاقة تمتعاً كاملاً على قدم المساواة مع الآخرين

بجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وتعزيز احترام كرامتهم المتأصلة، وأوجبت المادة (1/4أ) منها، على الدول الأطراف اتخاذ جميع التدابير الملائمة التشريعية والإدارية وغيرها من التدابير لإنفاذ الحقوق المعترف بها في هذه الاتفاقية.

ثالثاً: مدى استجابة الخطط والبرامج الرسمية للحماية القانونية المقررة:

أصدر مجلس الوزراء الفلسطيني برنامج السياسات العامة- الخطة الوطنية للتنمية، للأعوام (2021، 2022، 2023)، وقد تضمن ثلاث محاور، تمثل الأول في العمل على إنهاء الاحتلال، فيما تبنى الثاني التمييز في خدمة الناس، أما المحور الثالث فكان حول التنمية المستدامة، وفيما بعد صدر عن وزارة التنمية الاجتماعية الاستراتيجية القطاعية للتنمية الاجتماعية للأعوام المذكورة، وصدر عن وزارة الاقتصاد الوطني الاستراتيجية القطاعية لتنمية الاقتصاد الوطني، يستعرض التقرير أبرز ما جاء فيها على النحو الآتي:

1. الاستراتيجية القطاعية للتنمية الاجتماعية للأعوام (2021-2023):

أصدرت وزارة التنمية الاجتماعية استراتيجيتها، للأعوام المذكورة، والتي تمحورت حول الوصول إلى ثلاث أهداف استراتيجية الآتية: 1-الهدف الاستراتيجي الأول ويتمثل في الحد من الفقر بأبعاده المتعددة. 2-الهدف الاستراتيجي الثاني، ويتمثل في اتخاذ تدابير حماية اجتماعية وطنية ومحلية فاعلة، تحمي الفئات الفقيرة والمنكشفة رجالاً ونساءً، مما يشمل القضاء على كافة أشكال التهميش والعنف والإقصاء والهزات والصدمات والكوارث في المجتمع الفلسطيني. 3- الهدف الاستراتيجي الثالث ويروم إلى تعزيز معايير الحوكمة والنزاهة والشفافية.

وبناءً عليه وضعت الوزارة خطتها للوصول إلى الأهداف سالفة الذكر، والتي تتكون من أربعة برامج، وهي برنامج التمكين الاقتصادي والمساعدات الاجتماعية، وبرنامج الدمج والحماية، وبرنامج التنمية الاجتماعية، وبرنامج الإدارة العامة والتخطيط.

2. الاستراتيجية القطاعية لتنمية الاقتصاد الوطني للأعوام (2021-2023):

أصدرت وزارة الاقتصاد الوطني، استراتيجيتها، والتي تمثلت في الوصول إلى أربع أهداف استراتيجية، حيث تمثل الهدف الأول في الوصول إلى اقتصاد فلسطيني مستقل، بينما يروم

الهدف الثاني للوصول إلى بيئة أعمال ممكنة وجاذبة للاستمرار، أما الهدف الثالث فقد تمثل في صناعة فلسطينية رائدة ومنافسة، بينما جاء الهدف الرابع والأخير حول الوصول لسوق داخلي منظم وحماية للمستهلك.

وبناءً على الأهداف الأربع المذكور رصدت الوزارة مجموعة من الإجراءات والخطط التي من شأنها الوصول للأهداف المعلنة.

رابعاً: تقدير الخطط والبرامج الرسمية والاستراتيجيات الوزارية من منظور حقوقي

تناولت الخطط والبرامج الرسمية التي أعلن عنها مجلس الوزراء والأهداف الاستراتيجية لوزارتي التنمية الاجتماعية والاقتصادية الوطنية، في المحور الثالث، المتعلق بالتنمية المستدامة، أنه سوف يتم العمل على الحد من الفقر وتوفير الحماية الاجتماعية للفقراء والمهمشين، وتعزيز وصول المواطنين للعدالة، وتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين الشباب، إضافة إلى العمل على تحسين التعليم المبكر لأطفالنا، وتحسين الالتحاق والبقاء في التعليم، وهو ما ينسجم مع الحماية المقررة في الإطار القانوني لحقوق الفئات المهمشة والضعيفة، حيث أن تعزيز المساواة يتماشى مع المادة (9) من القانون الأساسي الفلسطيني واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، والحد من الفقر وتوفير الحماية للفقراء والمهمشين، يتماهى مع جوهر فكرة الحماية المكفولة بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، إضافة إلى أن تحسين التعليم المبكر للأطفال، يتفق والحماية المقررة بموجب القانون الأساسي وقانون الطفل واتفاقية حقوق الطفل. غير أن هذه السياسة العامة يجب أن يتم تجسيدها بموجب إجراءات واضحة ودقيقة، الأمر الذي يجب أن يتم تضمينه في استراتيجيتي وزارتي التنمية الاجتماعية والاقتصاد الوطني، باعتبارهما إلى جانب وزارة التربية والتعليم ووزارة العمل، أصحاب واجب في تصميم الإجراءات واتخاذ القرارات المناسبة، التي من شأنها إنفاذ السياسة العامة لمجلس الوزراء.

وتناولت الاستراتيجية القطاعية للتنمية الاجتماعية، برنامج التمكين الاقتصادي والمساعدات الاجتماعية الذي جاء لتحقيق الهدف الاستراتيجي الأول، الذي يسعى بالتزامن مع الاستمرار في تقديم كافة المساعدات الاجتماعية (نقدية وعينية وطارئة)؛ إلى تخفيض عدد (6000) أسرة من أصل (108500) يتلقون تلك المساعدات، من خلال مشاريع اقتصادية مدرة للدخل، غير أنه لم يتم بيان طبيعة المشاريع الاقتصادية وموعد الإعلان عنها⁴.

4 وزارة التنمية الاجتماعية، الاستراتيجية القطاعية للتنمية الاجتماعية، ص94

وفيما يتعلق بالهدف الاستراتيجي الثاني، الذي يتمثل في اتخاذ تدابير حماية اجتماعية وطنية ومحلية فاعلة، تحمي الفئات الفقيرة والمنكشفة رجالاً ونساءً، بما يشمل القضاء على كافة أشكال التهميش والعنف والإقصاء والهزات والصدمات والكوارث في المجتمع الفلسطيني، والذي رصدت الوزارة للوصول إليه برنامج الإدماج والحماية، فقد اتضح أنه ينصب على تقديم خدمات الرعاية والحماية والتأهيل والتوعية والتمكين لـ (3670) من الأشخاص ذوي الإعاقة حتى العام 2022، وتقديم الخدمات نفسها لعدد (17300) طفل وأسرههم حتى العام 2022، وتزويد (3820) من النساء ضحايا العنف وأطفالهن وأسرهن بخدمات الحماية والرعاية والتأهيل النفسي والاجتماعي والقانوني والتمكين وأنشطة توعوية، إضافة إلى توفير الحماية والإرشاد والرعاية النهارية والايوائية لـ (2700) من كبار السن حتى العام 2022⁵.

يتضح مما سبق أن البرنامج من الناحية الزمنية يقتصر على العام 2022، بينما الاستراتيجية القطاعية تمتد حتى العام 2023، كما أنه لم يتبين عزم الوزارة تحويل قضايا العنف المبني على النوع الاجتماعي إلى النيابة العامة لإجراء الملاحقة القضائية المناسبة، بالنظر إلى أن الرعاية والتوعية على أهميتها، تُعد غير كافية لتحقيق الحماية الكاملة من مغبة تكرار العنف، وفيما يتعلق بتقديم الخدمة للأشخاص ذوي الإعاقة فإن ذلك يتماهى مع الحماية المقررة لهذه الفئة، مع ضرورة رفع عدد الأشخاص ذوي الإعاقة لكي تشملهم الخدمة جميعاً.

فيما لم تناول الاستراتيجية القطاعية لتنمية الاقتصاد الوطني، أية خطط وبرامج، لتطبيق أوجه الحماية المقررة بموجب الإطار القانوني الوطني والدولي للفئات المهمشة والضعيفة، بالنظر إلى أن الأهداف الاستراتيجية للوزارة التي خلا منها فكرة تدعيم تلك الفئات، حيث تمثلت أهدافها في الوصول إلى اقتصاد فلسطيني مستقل، والوصول إلى بيئة أعمال ممكنة وجاذبة للاستمرار، وصناعة فلسطينية رائدة ومنافسة، والوصول لسوق داخلي منظم وحماية للمستهلك.

وفي هذا الإطار، كان يجب على وزارة الاقتصاد تضمين استراتيجيتها، في دعم الفئات المهمشة والضعيفة من خلال بناء المشاريع الاقتصادية المدرة للدخل، وفق ما قرره وزارة التنمية الاجتماعية، مع تحديد موع الإعلان عنها، إضافة إلى وجوب دعم مجالات المرأة والطفل وكبار السن، وتبني إجراءات واضحة في هذا الجانب.

الفصل الثاني

حقوق الفئات الفقيرة والمهمشة في الحماية الاجتماعية ما بين الخطط العالمية والوطنية والقطاعية

تضمنت أهداف التنمية المستدامة 2030، جملة أهداف تشدد على ضرورة توفير الحماية الاجتماعية للفئات الفقيرة والمهمشة، فمعظم تلك الأهداف، نصت صراحة على الحق في توفير الحماية الاجتماعية، من خلال: القضاء على الفقر، القضاء على الجوع، الصحة الجيدة والرفاه، التعليم الجيد والشامل للجميع، المساواة بين الجنسين، المياه النظيفة والنظافة الصحية، العمل اللائق، الحد من أوجه عدم المساواة، ...، وغيرها من الأهداف⁶.

كما تضمنت خطة التنمية الوطنية (2021-2023)، محور «التنمية المستدامة» والذي تضمن عدة أولويات وسياسات وطنية، منها الأولوية الوطنية السابعة التي نصت على «القانون فوق الجميع لتحقيق العدالة الاجتماعية»، واشتملت على خمس سياسات وطنية عامة وهي:

- الحد من الفقر متعدد الأبعاد.
- توفير الحماية الاجتماعية للفقراء والمهمشين.
- تعزيز وصول المواطنين للعدالة.
- تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.
- تمكين الشباب.

حيث نصت السياسة الوطنية «توفير الحماية الاجتماعية للفئات الفقيرة والمهمشة» على ان التنمية المقصودة تقوم أيضاً على أساس من من الخدمات الاجتماعية النوعية التي تراعي النوع الاجتماعي وتهدف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية وحماية الأطفال وكبار السن وذوي الإعاقة. ومن هنا أهمية إنفاذ قانون عادل للضمان الاجتماعي بشكل خاص وتطوير المسؤولية الاجتماعية بشكل عام. كما أنه من الضروري توسيع حلقة الحوار المجتمعي حول

قضايا الشأن العام، من خلال التدخلات السياساتية التالية:

- تطوير نظم وأرضية حماية اجتماعية ملائمة وتدرجية وإعطاء الأولوية للأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن.
- إنفاذ قانون عادل للضمان الاجتماعي.
- تطوير المسؤولية الاجتماعية ومأسستها.
- تعزيز ومأسسة وتوسيع قاعدة الحوار الاجتماعي.⁷

الاستراتيجية القطاعية للتنمية الاجتماعية (2021-2023)

تزامنا مع إطلاق الخطة الوطنية للتنمية، تم إطلاق الاستراتيجية القطاعية للتنمية الاجتماعية (2021-2023)، والتي حملت رؤية تنص على « مجتمع فلسطيني منيع ومتضامن ومنتج، يوفر حياة كريمة مستدامة لكل الأسر والأفراد، ويحرر طاقاتهم، ويؤمن بالحقوق والمساواة والعدالة والشراكة والإدماج»⁸.

أما رسالة الوزارة، فقد نصت على «تسعى وزارة التنمية الاجتماعية الى تقديم وتنسيق تقديم خدمات متكاملة للحماية والتنمية الاجتماعية تؤدي الى حماية ورعاية وادماج وتمكين الفقراء والمهمشين، بالشراكة والتنسيق مع المؤسسات الحكومية وغير الحكومية والقطاع الخاص ومن خلال منهجية ادارة الحالة وتعزيز الخيارات المجتمعية المحلية».

أما الاهداف الاستراتيجية فقد تضمنت:

- الهدف الاستراتيجي الأول: الحد من الفقر بأبعاده المتعددة.
- الهدف الاستراتيجي الثاني: تدابير حماية اجتماعية وطنية ومحلية فاعلة تحمي الفئات الفقيرة والمنكشفة رجالاً ونساءً بما يشمل القضاء على كافة أشكال التهميش والعنف والإقصاء والهزات والصدمات والكوارث في المجتمع الفلسطيني.
- الهدف الاستراتيجي الثالث: تعزيز معايير الحوكمة والنزاهة والشفافية.

7 الخطة الوطنية للتنمية 2023-2021 «السياسات العامة»، صفحة (86)

8 الاستراتيجية القطاعية للتنمية الاجتماعية 2021-2023، صفحة (56).

وقد اشتملت الاستراتيجية على الفئات المستهدفة:

- الفقراء، المرأة، الاشخاص ذوي الاعاقة، الشباب، الاطفال، كبار السن

المناطق المهمشة المستهدفة ذات الاولوية:

غزة - المناطق الحدودية - المخيمات الفلسطينية - سكان مناطق ج - سكان البلدة القديمة في الخليل - القدس

ومن خلال مراجعة الهدف الاستراتيجي الثاني، فإنه يشمل هذا القضاء على جميع أشكال التمييز السلبى في الحقوق الاجتماعية، والاقتصادية والثقافية والرياضية والسياسية ضد الفئات المهمشة، من فقراء وفقيرات ونساء وأطفال وشباب وشابات وكبيرات وكبار سن وأشخاص ذوي وذوات إعاقة، وفي فرص وصولهم/ن إلى الموارد والمشاركة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، لأسباب لها علاقة بالتمييز على أساس الدين، أو اللون، أو الجنس، أو الإعاقة، أو العمر، أو المكان الجغرافي، أو المعتقدات السياسية. كما يركز هذا الهدف على مبدأ مساءلة أصحاب الواجبات في جميع المجالات وتفعيل دور المؤسسات والقيادات المحلية وممثلي أصحاب الحقوق والمواطنين والمواطنات وتمكينهم في هذه العملية.

ويتضمن الهدف تعزيز وحدة الأسرة وتماسكها، وخلق التضامن في المجتمع وتعزيز العمل التطوعي والمسؤولية المجتمعية وتطوير سياسات اقتصادية عادلة ودامجة للفئات المهمشة والفقيرة، خال عملية التنمية الاجتماعية، بحيث نرى تحسن في ثقة المواطنين والمواطنات في الحكومة والقيادات المجتمعية وزيادة في عدد المتطوعات والمتطوعين المنخرطين/ات في مبادرات تنمية لرعاية الفقراء والفئات المهمشة، تراجع في حالات العنف المجتمعي، زيادة في عدد المواطنين والمواطنات المنخرطين/ات في المؤسسات الاجتماعية والاحزاب السياسية ومجالس واتحادات ونقابات ومؤسسات لتمثيلية وأطر أخرى محلية ووطنية، بالإضافة إلى تحسن نظرة الفلسطينيين حول أهم القيم الاجتماعية الانسانية في المجتمع الفلسطيني، كالعادلة الاجتماعية، الانتماء للوطن، التسامح، التكافل، احترام الآخر.⁹

وقد تضمنت الاستراتيجية القطاعية للتنمية الاجتماعية (2021-2023)، جملة مؤشرات قياس للهدف الاستراتيجي الثاني الخاصة ب تدابير الحماية الاجتماعية الوطنية التي تم وضعها لحماية الفئات الفقيرة والمهمشة، منها:

9 الاستراتيجية القطاعية للتنمية الاجتماعية 2021-2023، صفحة (61).

- عدد الخطط الوطنية والمحلية التي تم وضعها للحد من مخاطر الكوارث.
- نسبة السلطات المحلية التي لديها وتطبق استراتيجيات الحد من المخاطر على مستوى السلطات المحلية بالاتساق مع الإستراتيجية الوطنية للحد من المخاطر.
- عدد الأفراد المستفيدين من صندوق درء المخاطر والتأمينات الزراعية.
- عدد/نسبة الأشخاص من ذوي الاعاقة الذين يتلقون مخصصات اجتماعية.
- عدد/نسبة المسنين الذين يتلقون مخصصات اجتماعية.
- عدد الأيتام المستفيدين من كفالة الأيتام.
- عدد الأفراد المسجلين في صندوق الضمان الاجتماعي وهيئة التقاعد.
- عدد النساء / ضحايا العنف اللواتي تم الدفاع عنهن أمام الهيئات القضائية.
- عدد الأحداث الذين تم الدفاع عنهم أمام الهيئات القضائية.
- عدد الأطفال الذين تم وقف الاعتداءات عليهم بعد تلقيهم خدمات الحماية.
- عدد الأطفال الذين تم حمايتهم في مراكز حماية الطفولة.
- عدد الأحداث الذين تم رعايتهم وتأهيلهم اجتماعياً.
- عدد المستفيدين من خدمات التأهيل والتدريب في مراكز تأهيل الشبيبة.
- عدد خريجي تأهيل الشبيبة الذين تم تشغيلهم.
- عدد النساء اللواتي تعرضن للعنف والاستغلال وتم تقديم خدمات الحماية لهن.
- عدد النساء الناجيات من العنف واللواتي تم إعادة اندماجهن في المجتمع.
- نسبة النساء في مراكز الإصلاح والتأهيل، واللواتي تم تقديم خدمات اجتماعية لهن.
- عدد الأفراد ذوي الإعاقة الذين تم توفير أدوات مساندة لهم.
- عدد الأفراد ذوي الإعاقة الذين حصلوا على خدمات في المراكز المتخصصة.
- عدد الأفراد ذوي الإعاقة الذين حصلوا على خدمات رعاية منزلية.

- نسبة الأسر الفقيرة التي تمتلك حساباً بنكياً.
- عدد كبار السن المقيمين في بيوت الرعاية.
- عدد المسنين الملتحقين في مراكز نهارية.
- عدد اتفاقيات شراء الخدمة من الجمعيات الخيرية والمجتمع المحلي.
- عدد المخيمات الصيفية.
- عدد مبادرات العمل التطوعي.
- عدد المتطوعين الذين تقدموا بطلب للتطوع في الوزارة.
- عدد المؤسسات التي وقعت مذكرات تفاهم خاصة بالتطوع مع الوزارة.
- عدد الفعاليات التي عقدت بمناسبة وطنية للفئات الفقيرة والمهمشة / يوم الطفل، يوم المسن، يوم المعاق.¹⁰

وزارة التنمية الاجتماعية،

تعتبر وزارة التنمية الاجتماعية فائدة قطاع التنمية الاجتماعية في فلسطين، ومُزوّد رئيسي للحماية الاجتماعية من مساعدات وخدمات اجتماعية¹¹، وتبني مفهوماً فلسطينياً للتنمية الاجتماعية انطلاقاً من أنها عملية تغيير مجتمعي تركز على تمكين المجتمع، بأسره وأفراده ومؤسساته، وتوفير الحماية الاجتماعية والخدمات الأساسية للعائلات الفقيرة؛ لتمكينها من التمتع بحياة كريمة، وفرص عمل لائقة، إضافة إلى رعاية وتعزيز الإدماج الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للفئات المهمّشة، سيّما الأطفال، والفتيات، والنساء، والأشخاص ذوي الإعاقة، وكبار السن، والشباب، وسكان المناطق المهمّشة¹².

ويقع ضمن مسؤوليات الوزارة الرئيسة الفئات الفقيرة والمهمّشة، كما أنها الجهة الرسمية المسؤولة عن الأشخاص من ذوي الإعاقة تبعاً لقانون رقم (4) للعام 1999 بشأن حقوق

10 الاستراتيجية القطاعية للتنمية الاجتماعية 2021-2023، صفحة (81).

11 استراتيجية قطاع التنمية الاجتماعية 2017-2022.

12 دليل إعداد موازنة المواطن في وزارة التنمية الاجتماعية، صفحة 10

المعاقين¹³، وحماية الطفولة تبعاً لقانون الطفل الفلسطيني رقم (7) للعام 2004، ودورها المحوري في عدة قضايا هامة ترتبط بشكل مباشر بالفئات الأكثر ضعفاً والأكثر تهميشاً في المجتمع الفلسطيني مثل: النساء المُعتقات، النساء الأرامل، المسنين، الأيتام، الأحداث، الشبيبة. إضافة الى كنها الجهة الرسمية المخولة بإعداد وانفاذ قانون حماية الاسرة من العنف، وبالتعاون مع الجهات ذات الصلة.

13 قانون حقوق المعوقين، رقم (4) للعام 1999، مادة رقم (1).

الفصل الثالث

موازنة وزارة التنمية الاجتماعية وبرنامج حماية الفئات الفقيرة والمهمشة

تبعاً لنطاق عمل وزارة التنمية الاجتماعية، وقماستها المباشر والمستمر مع أكبر شريحة من المواطنين في المجتمع الفلسطيني، وخاصة الشرائح الأكثر فقراً وتهميشاً، فإنه يجب أن تكون الموازنة المخصصة لها تتلاءم مع حجم الاحتياج المرصود. ومن خلال تحليل موازنة وزارة التنمية الاجتماعية والتقارير المالية الخاصة بها، نجد أن هناك خلل متراكم منذ عدة سنوات في تقارير الانفاق الفعلي، وهو دمج مركز المسؤولية الخاص بوزارة التنمية الاجتماعية مع مركز المسؤولية الخاص بمؤسسة رعاية أسر الشهداء، وتصنيف المركزين تحت مسمى وزارة (التنمية «الشؤون» الاجتماعية)، وبالتالي تضخيم الموازنة المخصصة لمركز مسؤولية «التنمية الاجتماعية» بشكل غير حقيقي، حيث لا يوجد فصل بين نفقاتها الفعلية ونفقات مؤسسة رعاية أسر الشهداء ممّا يعيق التحليل العلمي للإنفاق الفعلي لوزارة التنمية الاجتماعية على الفئات المستهدفة لديها.

وعند تحليل بيانات الموازنة العامة للأعوام الأربعة (2019-2020-2021-2022)، نجد أن موازنات وزارة التنمية الاجتماعية- المخصصة لها- كانت على النحو التالي:

جدول رقم (1)

موازنة وزارة التنمية الاجتماعية ونسبتها من إجمالي نفقات الموازنة العامة خلال الأعوام (2018-
2022) (بالشيكل)

السنة	الموازنة/ شيكل	اجمالي النفقات / شيكل	النسبة من إجمالي النفقات
2019	765,819,000 ¹⁴	N/A ¹⁵	N/A
2020	837,610,700 ¹⁶	16,167,000,000 ¹⁷	%5.2
2021	815,541,913 ¹⁸	17,539,000,000 ¹⁹	%4.7
2022	823,553,022 ²⁰	17,623,000,000 ²¹	%4.7

- الأرقام الواردة أعلاه هي للموازنة المعتمدة لوزارة التنمية الاجتماعية تبعا لبيانات الموازنة العامة، ولا يشمل النفقات ذات التمويل المجتمعي أو بعض المشاريع الممولة باتفاقيات ثنائية مباشرة بين وزارة التنمية الاجتماعية والشركاء.

14 تقرير موازنة وزارة التنمية الاجتماعية 2019.

15 لم يتم إقرار الموازنة العامة 2019 بسبب أزمة أموال المقاصة.

16 تقرير موازنة وزارة التنمية الاجتماعية 2020.

17 قرار بقانون رقم (8) لسنة 2020م بشأن موازنة الطوارئ العامة لسنة 2020م.

18 تقرير موازنة وزارة التنمية الاجتماعية 2021.

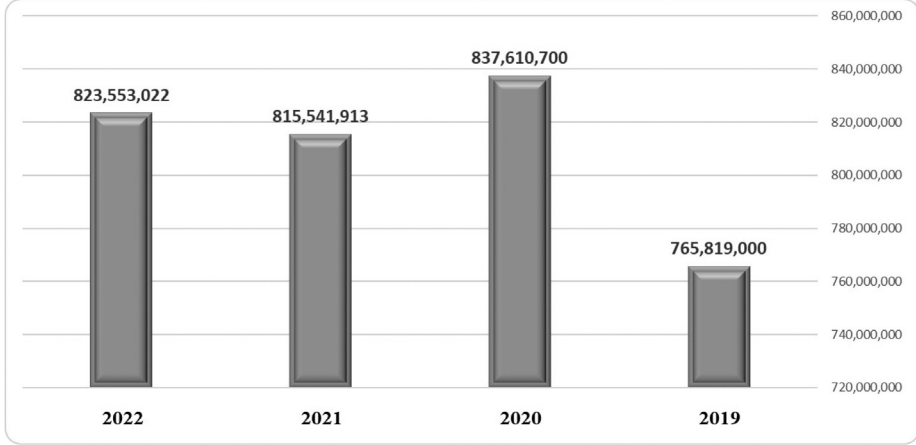
19 قرار بقانون رقم (12) لسنة 2021م بشأن الموازنة العامة للسنة المالية 2021م.

20 موازنة المواطن 2022، وزارة التنمية الاجتماعية.

21 قرار بقانون رقم (19) لسنة 2022، بشأن الموازنة العامة للسنة المالية 2022م.

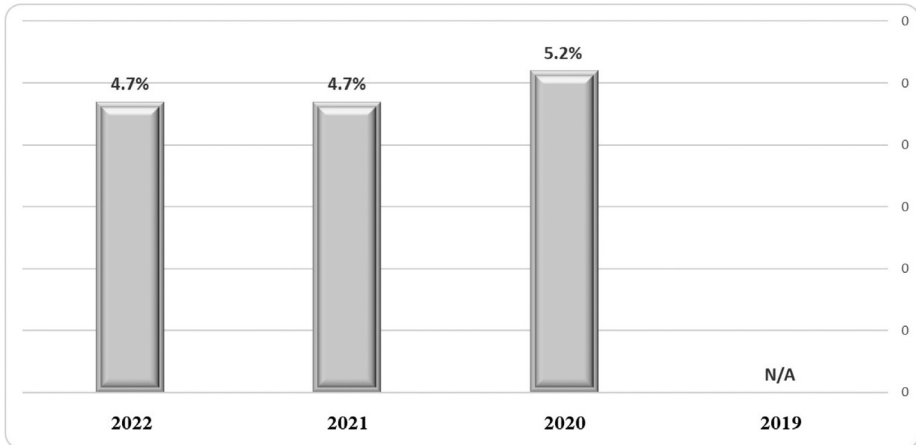
شكل رقم (1)

موازنة وزارة التنمية الاجتماعية خلال الأعوام (2022-2019) (بالشيكل)



شكل رقم (2)

نسبة موازنة وزارة التنمية الاجتماعية من إجمالي نفقات الموازنة العامة (2022-2019)



• عام 2019 لم يتم إقرار الموازنة العامة.

يبين الجدول رقم (1) والشكلين رقم (1+2) أن موازنة وزارة التنمية الاجتماعية، تراوح مكانها منذ العام 2019 ولغاية العام 2022، وهي في حدود الـ (5%) من إجمالي نفقات الموازنة العامة، وفي العام 2020 ارتفعت قليلا، والسبب الرئيس في ارتفاع نسبة موازنة وزارة التنمية الاجتماعية من إجمالي النفقات هو اعلان موازنة طوارئ بسبب جائحة كورونا، وبالتالي فان إجمالي النفقات انخفض مما «رفع» من نسبة موازنة وزارة التنمية، إضافة الى تضمين موازنة التنمية الاجتماعية في العام 2020، مساعدات اجتماعية ضمن صندوق وقفة عز وغيرها.

ومن خلال تحليل مبنى «هيكل» بنود موازنة وزارة التنمية الاجتماعية، يلاحظ ان برنامج التمكين ومكافحة الفقر بكافة أشكاله، والذي يتضمن برنامج المساعدات النقدية يستحوذ على حوالي (92%) من الموازنة المخصصة، في حين ان موازنة برنامج حماية الفئات المهمشة والفقيرة، يستحوذ على حوالي (6.7%) فقط من الموازنة المخصصة، وما تبقى للبرنامج الإداري.

الانفاق الفعلي على وزارة التنمية الاجتماعية،

من خلال مراجعة تقارير الانفاق الفعلي لوزارة التنمية الاجتماعية في الأعوام (2019-2021)، يلاحظ ان الانفاق الفعلي كان على الدوام اقل من الموازنة المقررة للوزارة، والجدول رقم (2) يوضح نسبة الانفاق الفعلي مقارنة بالموازنة المقررة لوزارة التنمية الاجتماعية للسنوات (2019-2021):

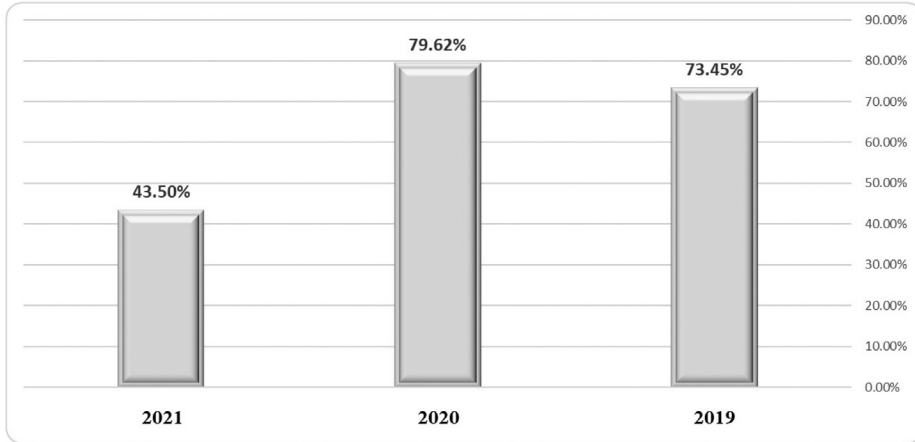
جدول رقم (2)

نسبة الانفاق الفعلي مقارنة بالموازنة المقدرة لوزارة التنمية الاجتماعية في السنوات (2019-2021)

السنة	نسبة الانفاق الفعلي من موازنة وزارة التنمية الاجتماعية المقدرة
2019	²² 73.45%
2020	²³ 79.62%
2021	²⁴ 43.50%

شكل رقم (3)

الانفاق الفعلي مقارنة بالموازنة المقدرة لوزارة التنمية الاجتماعية في السنوات (2019-2021)



يلاحظ من الجدول رقم (2) والشكل رقم (3) ان الانفاق الفعلي لوزارة التنمية الاجتماعية اقل من الموازنة المقدرة، خاصة في السنوات الأخيرة، وسبب ذلك بشكل رئيس عدم الصرف الكامل لدفعات المساعدات النقدية، وعدم الصرف وفقاً للمخطط على البرامج الأخرى ومنها برنامج الحماية للفئات الفقيرة والمهمشة.

22 تقرير موازنة وزارة التنمية الاجتماعية 2019.

23 تقرير موازنة وزارة التنمية الاجتماعية 2020.

24 تقرير موازنة وزارة التنمية الاجتماعية 2021.

برنامج حماية الفئات الفقيرة والمهمشة

وهو برنامج رئيس من برامج وزارة التنمية الاجتماعية، ويستهدف توفير الحماية الاجتماعية للفئات الفقيرة والمهمشة وعلى رأسها: النساء، الأطفال، الأشخاص من ذوي الإعاقة، المسنين.

ويتضمن البرنامج جملة تدخلات تستهدف الفئات الضعيفة والمهمشة في موازنة 2022 مثل:

- **الأطفال:** توفير خدمات الحماية والخدمات الإيوائية في المراكز التابعة للوزارة (1000) طفل معنف، و (2000) طفل حدث.
 - **كبار السن:** عدد النزلاء المتوقع استفادتهم من الخدمات الإيوائية للعام 2022 في مركز بيت الأجداد هو (100) نزيل.
 - **النساء:** عدد النساء المعنفات المستفيدات من رزمة خدمات الحماية والرعاية 350 امرأة.
 - **الأشخاص من ذوي الإعاقة:** عدد المستفيدين من الرعاية المنزلية (120)، عدد المستفيدين من الأدوات المساندة (300)، عدد المستفيدين من الاعفاء الجمركي (700)، عدد المستفيدين من التدريب والتأهيل المهني في المراكز الخاصة (75).
- الموازنة المخصصة لشراء الخدمة (تمويل الخزينة العامة 2022) بالشيكال للفئات الضعيفة والمهمشة على النحو التالي:

جدول رقم (3)

الموازنة المخصصة لشراء الخدمة (تمويل الخزينة العامة 2022) بالشيكال للفئات الضعيفة والمهمشة

المجموع	ذوي إعاقة	كبار السن	أطفال	الفئة
1,390	1,158	132	100	العدد
8,750,000	6,415,000	1,420,000	915,000	الموازنة

جدول رقم (4)

أهم البرامج والمشاريع الممولة خارجياً للحماية الاجتماعية²⁵

الفئة المستفيدة	الموازنة	فترة المشروع	اسم المشروع / المنحة	طبيعة التدخل
النساء من المجتمعات الريفية والمنطقة (ج) والقدس الشرقية وذوات الدخل المنخفض	17 مليون دولار كندي موزعة على الجهات المنفذة والشريكة في المشروع	2023-2021	برنامج حياة المشترك لمناهضة العنف ضد المرأة	سهولة وصول النساء والفتيات الناجيات من العنف للخدمات الضرورية
جميع الفئات المستفيدة	15 مليون دولار	2023-2017	برنامج تعزيز الخدمات الاجتماعية	بناء نظام حماية اجتماعية
المريبات في دور الحضانة والأطفال وأهاليهم.	40,774 يورو	2024-2021	مشروع تعزيز التعليم والرعاية في مرحلة الطفولة المبكرة في فلسطين	ضمان تقديم خدمات الطفولة المبكرة
الأطفال والأحداث	880,000 يورو	2023-2021	حماية وتعزيز المصلحة الفضلى للأطفال في فلسطين	تقديم خدمات
الأشخاص ذوي الاعاقة وكبار السن	2.5 مليون دولار	2022-2021	بناء أرضية حماية اجتماعية للأشخاص ذوي الاعاقة وكبار السن	نظام حماية اجتماعية فعال لذوي الاعاقة وكبار السن
جميع الفئات المستفيدة	1.5 مليون دولار	2024-2022	تعزيز ترابط واستجابة "الصلة" الانسانية - الإنمائية في قطاع الحماية الاجتماعية الفلسطيني	تقديم خدمات

موازنة برنامج حماية الفئات الفقيرة والمهمشة

تبعاً لبيانات تقارير الموازنة المخصصة لوزارة التنمية الاجتماعية للسنوات (2019-2022)، فقد بلغ متوسط موازنة برنامج حماية الفئات الفقيرة والمهمشة، حوالي 45 مليون شيكل، ويظهر الجدول المرفق تفاصيل موازنة البرنامج على مدار السنوات (2019-2022).

25 موازنة المواطن 2022، وزارة التنمية الاجتماعية.

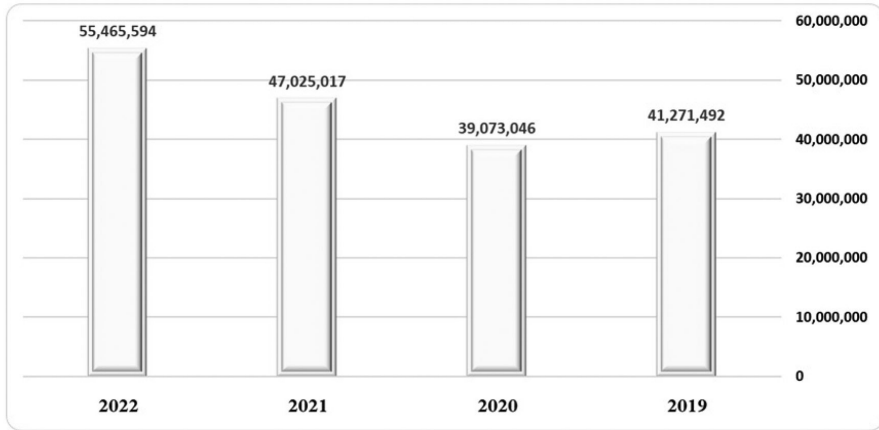
جدول رقم (5)

الموازنات المخصصة لبرنامج الحماية الاجتماعية «حماية الفئات الفقيرة والمهمشة» خلال السنوات (2022-2019)

الموازنة المخصصة / بالشيكل	السنة
²⁶ 41,271,492	2019
²⁷ 39,073,046	2020
²⁸ 47,025,017	2021
²⁹ 55,465,594	2022

شكل رقم (4)

الموازنات المخصصة لبرنامج الحماية الاجتماعية «حماية الفئات الفقيرة والمهمشة» خلال السنوات (2022-2019)



يلاحظ من الجدول رقم (3) والشكل رقم (4) ان الموازنات المخصصة لبرنامج حماية الفئات الفقيرة والمهمشة محدودة، وبلغت اقصاها (55) مليون شيكل سنويا، أي ما نسبته (6%-7%) فقط من موازنة وزارة التنمية الاجتماعية.

26 تقرير موازنة وزارة التنمية الاجتماعية 2019.

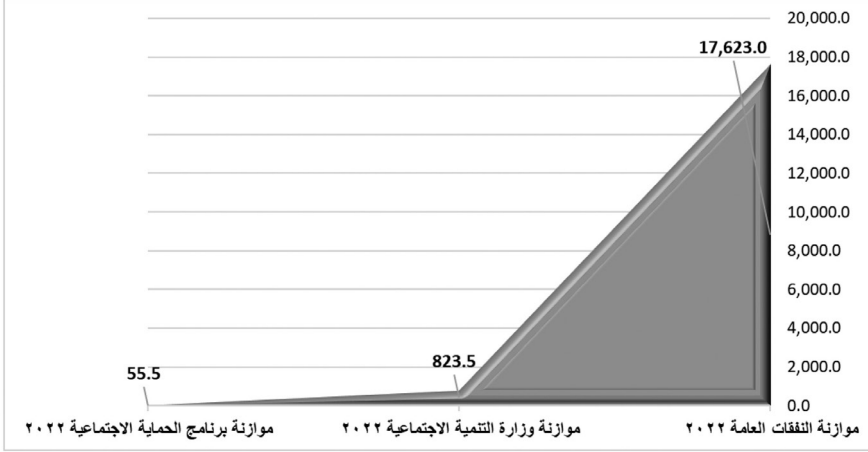
27 تقرير موازنة وزارة التنمية الاجتماعية 2020.

28 تقرير موازنة وزارة التنمية الاجتماعية 2021.

29 موازنة المواطن 2022، وزارة التنمية الاجتماعية.

شكل رقم (5)

شكل مقارن للموازنات المخصصة للنفقات العامة ووزارة التنمية الاجتماعية وبرنامج الحماية في العام 2022



يلاحظ من الشكل رقم (5) مستوى الموازنة المخصصة لبرنامج الحماية الاجتماعية الضئيلة جدا مقارنة بموازنة وزارة التنمية الاجتماعية او بالنفقات العامة في العام 2022.

مدى التزام الحكومة بصرف الموازنات المخصصة لبرنامج حماية الفئات الفقيرة والمهمشة،

بداية لا توجد تقارير تفصيلية توضح مدى الانفاق الفعلي تبعا للفئة (نساء، ذوي إعاقة، مسنين، أطفال) وانما بيانات مصنفة تبعا لبنود الانفاق في برنامج بيسان المحاسبي الحكومي، وبالتالي فان التحليل سيكون بسياق الانفاق الفعلي على البرنامج ككل.

يظهر الجدول المرفق بيانات مقارنة للموازنات المخصصة والانفاق الفعلي على برنامج حماية الفئات الفقيرة والمهمشة خلال الأعوام (2019-2021):

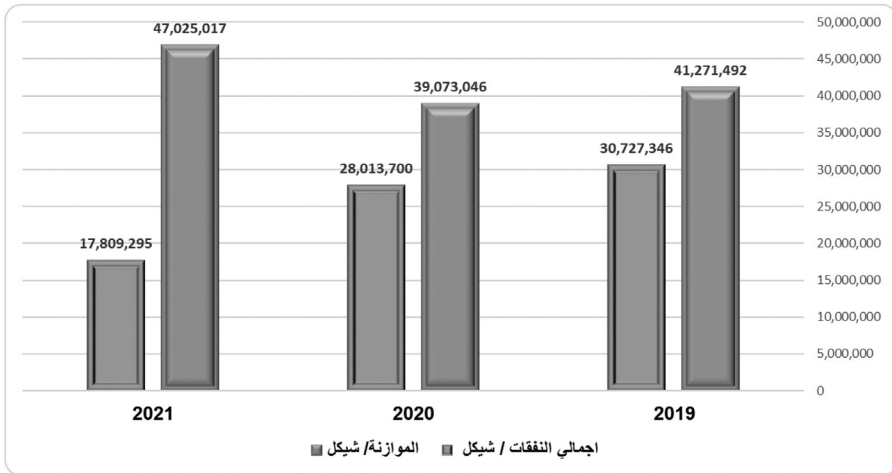
جدول رقم (6)

بيانات مقارنة للموازنات المخصصة والانفاق الفعلي على برنامج حماية الفئات الفقيرة والمهمشة خلال الأعوام (2021-2019)

السنة	الموازنة المقدرة / شيكل	الانفاق الفعلي / شيكل	نسبة الانفاق من المخصص
2019	³⁰ 41,271,492	30,727,346	%74.5
2020	³¹ 39,073,046	28,013,700	%72.0
2021	³² 47,025,017	17,809,295	%38.2

شكل رقم (5)

شكل مقارن للموازنات المخصصة والانفاق الفعلي على برنامج حماية الفئات الفقيرة والمهمشة خلال الأعوام (2021-2019)



30 تقرير موازنة وزارة التنمية الاجتماعية 2019.

31 تقرير موازنة وزارة التنمية الاجتماعية 2020.

32 تقرير موازنة وزارة التنمية الاجتماعية 2021.

يلاحظ من الجدول رقم (4) والشكل رقم (5) ان الانفاق الفعلي على برنامج حماية الفئات الفقيرة والمهمشة اقل من المخطط، وبخاصة في العام الأخير (2021)، وبالتالي فان البرامج والمشاريع المخططة لحماية الفئات الفقيرة والمهمشة من نساء وأطفال ومسنين واشخاص من ذوي الإعاقة، لم تنفذ او نفذت بشكل جزئي، مما يؤثر جوهريا في حقهم في الحماية الاجتماعية.

الفصل الرابع

النتائج والتوصيات

أولاً: أبرز النتائج

- كفلت المواثيق الدولية والتشريعات الوطنية، وعلى رأسها القانون الأساسي الفلسطيني حقوق الفئات الضعيفة والمهمشة والفقيرة، وأناطت القوانين المختلفة بالوزارات المختلفة، وعلى رأسها وزارة التنمية الاجتماعية توفير الحماية الاجتماعية للفئات الفقيرة والمهمشة في فلسطين.
- توجد جملة قوانين وطنية تؤكد على حقوق الفئات الضعيفة والمهمشة، وتنص على حقوقهم منها: قانون الطفل الفلسطيني رقم (7) لسنة 2004 وتعديلاته، قانون رقم (4) لسنة 1999 بشأن حقوق المعوقين، قانون الصحة العامة رقم (20) لسنة 2004، اللوائح والأنظمة الصادرة عن السلطة التنفيذية ومنها قرار مجلس الوزراء الفلسطيني رقم (7) لسنة 2017 بشأن المجلس الوطني للطفولة، والذي يهدف إلى تعزيز حماية ورعاية حقوق الطفل في فلسطين، وقرار مجلس الوزراء رقم (40) لسنة 2004 باللائحة التنفيذية للقانون رقم (4) لسنة 1999 بشأن حقوق المعوقين، وتهدف إلى وضع قانون المعوقين موضع التنفيذ.
- لغاية اعداد هذا التقرير، لم يتم إقرار قانون حماية الأسرة من العنف، الأمر الذي يعيق توفير الحماية الاجتماعية للفئات المهمشة والضعيفة، وخاصة النساء.
- تضمنت أهداف التنمية المستدامة 2030، جملة أهداف تشدد على ضرورة توفير الحماية الاجتماعية للفئات الفقيرة والمهمشة، كما تضمنت خطة التنمية الوطنية (2021-2023)، محور «التنمية المستدامة» والذي تضمن عدة أولويات وسياسات وطنية، منها الأولوية الوطنية السابعة التي نصت على «القانون فوق الجميع لتحقيق العدالة الاجتماعية»، واشتملت على سياسات وطنية عامة توفير الحماية الاجتماعية للفقراء والمهمشين.

- نصت الاستراتيجية الوطنية لقطاع التنمية الاجتماعية (2021-2023) على الهدف الاستراتيجي الثاني: تدابير حماية اجتماعية وطنية ومحلية فاعلة تحمي الفئات الفقيرة والمنكشفة رجالاً ونساءً بما يشمل القضاء على كافة أشكال التهميش والعنف والإقصاء، والقضاء على جميع أشكال التمييز السلبي في الحقوق الاجتماعية، والاقتصادية والثقافية والرياضية والسياسية ضد الفئات المهمشة، من فقراء وفقيرات ونساء وأطفال وشباب وشابات وكبيرات وكبار سن وأشخاص ذوي وذوات إعاقة، وفي فرص وصولهم/ن إلى الموارد والمشاركة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، لأسباب لها علاقة بالتمييز على أساس الدين، أو اللون، أو الجنس، أو الإعاقة، أو العمر، أو المكان الجغرافي، أو المعتقدات السياسية.
- تعتبر وزارة التنمية الاجتماعية قائدة قطاع التنمية الاجتماعية في فلسطين، ومُزود رئيسي للحماية الاجتماعية من مساعدات وخدمات اجتماعية، ومنها توفير الحماية الاجتماعية للفئات المهمشة، سيّما: النساء، الأشخاص ذوي الإعاقة، الأطفال، كبار السن.
- على الرغم من مجال العمل الواسع لوزارة التنمية الاجتماعية، وتحولها من المنحى «الغائي» الى المنحى «التنموي»، الا أن موازنة وزارة التنمية الاجتماعية، ما زالت محدودة منذ سنوات عدّة، وهي في حدود الـ (5%) من اجمالي نفقات الموازنة العامة، وفي حدود الـ (820) مليون شيكل سنويا، وهو سقف مالي أدنى من المخلّفات المالية الواردة في الخطة الاستراتيجية لقطاع التنمية الاجتماعية، كما ان الانفاق الفعلي لوزارة التنمية الاجتماعية أقل من المقدر، وبنسب دالة احصائيا، مما خلق فجوتين ماليتين.
- ان الانفاق الفعلي لوزارة التنمية الاجتماعية اقل من الموازنة المقدره، خاصة في السنوات الأخيرة، وسبب ذلك بشكل رئيس عدم الصرف الكامل لدفعات المساعدات النقدية، وعدم الصرف وفقا للمخطط على البرامج الأخرى ومنها برنامج الحماية للفئات الفقيرة والمهمشة
- على الرغم من أهمية برنامج حماية الفئات الفقيرة والمهمشة، كبرنامج رئيس في وزارة التنمية الاجتماعية، وهو رافعة الخدمات الاجتماعية المقدمة لتلك الفئات ان الموازنات المخصصة لبرنامج حماية الفئات الفقيرة والمهمشة محدودا، وبلغت اقصاها (55) مليون شيكل سنويا، أي ما نسبته (6%-7%) فقط من موازنة وزارة التنمية الاجتماعية.

- ان الانفاق الفعلي على برنامج حماية الفئات الفقيرة والمهمشة اقل من المخطط، وبخاصة في العام الأخير (2021)، وبالتالي فان البرامج والمشاريع المخططة لحماية الفئات الفقيرة والمهمشة من نساء وأطفال ومسنين واشخاص من ذوي الإعاقة، لم تنفذ او نفذت بشكل جزئي، مما يؤثر جوهريا في حقهم في الحماية الاجتماعية.

ثانيا: التوصيات

- ضرورة اكمال المنظومة التشريعية لتوفير الحماية الاجتماعية للفئات الضعيفة والمهمشة، ومنها تحديث قانون حقوق الأشخاص من ذوي الإعاقة، وإقرار قانون حماية الأسرة من العنف وغيرها.
- ضرورة التزام الحكومة والجهات ذات الصلة وعلى رأسها وزارة التنمية الاجتماعية بتوفير الحماية الاجتماعية للفئات الفقيرة والضعيفة والمهمشة، وخاصة النساء وكبار السن والأطفال والأشخاص من ذوي الإعاقة، انفاذا للأحكام القانونية الوطنية، والتشريعات الدولية.
- ضرورة التزام الحكومة بزيادة الموازنة المخصصة لوزارة وزارة التنمية الاجتماعية، من أجل انفاذ مهامها، خاصة المتعلقة بالفئات الضعيفة والمهمشة، وبما يتناغم مع المغلفات المالية المطلوبة في الخطة الاستراتيجية لقطاع التنمية الاجتماعية، ولتحقيق ما أوردته الحكومة من أولويات وسياسات في خطة التنمية الوطنية (2021-2023)، وللعمل على تحقيق اهداف التنمية المستدامة 2030، وعلى رأسها حماية الفئات الفقيرة والمهمشة.
- ضرورة رفع الموازنة المخصصة لبرنامج حماية الفئات الفقيرة والمهمشة، بما يتناسب مع حجم الاحتياج، وحجم الفئات المستفيدة منه، ما اجل تعزيز حضور التوجهات التنموية في وزارة التنمية الاجتماعية، وتفعيل العمل على الخدمات الاجتماعية.
- ضرورة التزام وزارة المالية بالإنفاق الفعلي على برنامج الحماية الاجتماعية للفئات الفقيرة والمهمشة وفق الموازنة المخططة، من أجل ضمان تحقيق الخطط والبرامج المخصصة لتلك الفئات.

التوصية الرئيسة:

الموازنة المخصصة لوزارة التنمية الاجتماعية ضئيلة ولا تتجاوز (5%) من إجمالي الموازنة العامة، كما ان الموازنة المخصصة لبرنامج حماية الفئات الفقيرة والمهمشة ضئيلة ولا تتجاوز (6%-7%) من موازنة وزارة التنمية الاجتماعية، والانفاق الفعلي على برنامج حماية الفئات الفقيرة والمهمشة أقل من الموازنة المخصصة للبرنامج، وبالتالي فان انفاذ الخطط والبرامج الموجهة لتلك الفئات سيكون مجزوءاً ومشوهاً، لذا توجد ضرورة ان تلتزم الحكومة بالإنفاق على البرنامج وفق المخطط، ومن ثم رفع موازنة البرنامج، وايضا رفع موازنة وزارة التنمية الاجتماعية ككل، من اجل تمكينها لإنفاذ مهامها، خاصة المتعلقة بحقوق الفئات الفقيرة والضعيفة والمهمشة.

المراجع والمصادر

«مرتبة حسب ورودها في التقرير»

- القانون الأساسي الفلسطيني المعدل، 2003.
- قانون الطفل الفلسطيني رقم (7) لسنة 2004م وتعديلاته.
- قانون رقم (4) لسنة 1999م بشأن حقوق المعوقين.
- قانون الصحة العامة رقم (20) لسنة 2004م.
- اتفاقية حقوق الطفل لعام 1989م.
- اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) لعام 1979م.
- اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة لعام 2006م.
- الاستراتيجية القطاعية للتنمية الاجتماعية للأعوام 2021م-2023م.
- الاستراتيجية القطاعية لتنمية الاقتصاد الوطني للأعوام 2021-2023م.
- مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة <https://unsdg.un.org/ar/2030-agenda/decade-action>
- الخطة الوطنية للتنمية 2023-2221 «السياسات العامة».
- استراتيجية قطاع التنمية الاجتماعية 2017-2022.
- دليل إعداد موازنة المواطن في وزارة التنمية الاجتماعية 2018.
- تقرير موازنة وزارة التنمية الاجتماعية 2019.
- تقرير موازنة وزارة التنمية الاجتماعية 2020.
- قرار بقانون رقم (8) لسنة 2020م بشأن موازنة الطوارئ العامة لسنة 2020م.
- تقرير موازنة وزارة التنمية الاجتماعية 2021.
- قرار بقانون رقم (12) لسنة 2021، بشأن الموازنة العامة للسنة المالية 2021م.
- موازنة المواطن 2022، وزارة التنمية الاجتماعية.
- قرار بقانون رقم (19) لسنة 2022، بشأن الموازنة العامة للسنة المالية 2022م.

منشورات الهيئة

سلسلة التقارير السنوية

1. التقرير السنوي الأول، شباط 1994 - حزيران 1995، 1995.
2. التقرير السنوي الثاني، 1 تموز 1995 - 31 كانون الأول 1996، 1997.
3. التقرير السنوي الثالث، 1 كانون الثاني 1997 - 31 كانون الأول 1998، 1998.
4. التقرير السنوي الرابع، 1 كانون الثاني 1998 - 31 كانون الأول 1999، 1999.
5. التقرير السنوي الخامس، 1 كانون الثاني 1999 - 31 كانون الأول 2000، 2000.
6. التقرير السنوي السادس، 1 كانون الثاني 2000 - 31 كانون الأول 2001، 2001.
7. التقرير السنوي السابع، 1 كانون الثاني 2001 - 31 كانون الأول 2002، 2002.
8. التقرير السنوي الثامن، 1 كانون الثاني 2002 - 31 كانون الأول 2003، 2003.
9. التقرير السنوي التاسع، 1 كانون الثاني 2003 - 31 كانون الأول 2004، 2004.
10. التقرير السنوي العاشر، 1 كانون الثاني 2004 - 31 كانون الأول 2005، 2005.
11. التقرير السنوي الحادي عشر، 1 كانون الثاني 2005 - 31 كانون الأول 2006، 2006.
12. التقرير السنوي الثاني عشر، 1 كانون الثاني 2006 - 31 كانون الأول 2007، 2007.
13. التقرير السنوي الثالث عشر، 1 كانون الثاني 2007 - 31 كانون الأول 2008، 2008.
14. التقرير السنوي الرابع عشر، 1 كانون الثاني 2008 - 31 كانون الأول 2009، 2009.
15. التقرير السنوي الخامس عشر، 1 كانون الثاني 2009 - 31 كانون الأول 2010، 2010.
16. التقرير السنوي السادس عشر، 1 كانون الثاني 2010 - 31 كانون الأول 2011، 2011.
17. التقرير السنوي السابع عشر، 1 كانون الثاني 2011 - 31 كانون الأول 2012، 2012.
18. التقرير السنوي الثامن عشر، 1 كانون الثاني 2012 - 31 كانون الأول 2013، 2013.
19. التقرير السنوي التاسع عشر، 1 كانون الثاني 2013 - 31 كانون الأول 2014، 2014.
20. التقرير السنوي العشرون، 1 كانون الثاني 2014 - 31 كانون الأول 2015، 2015.
21. التقرير السنوي الواحد والعشرون، 1 كانون الثاني 2015 - 31 كانون الأول 2016، 2016.
22. التقرير السنوي الثاني والعشرون، 1 كانون الثاني 2016 - 31 كانون الأول 2017، 2017.
23. التقرير السنوي الثالث والعشرون، 1 كانون الثاني 2016 - 31 كانون الأول 2017، 2018.
24. التقرير السنوي الرابع والعشرون، 1 كانون الثاني 2018 - 31 كانون الأول 2019، 2019.
25. التقرير السنوي الخامس والعشرون، 1 كانون الثاني 2019 - 31 كانون الأول 2020، 2020.
26. التقرير السنوي السادس والعشرون، 1 كانون الثاني 2020 - 31 كانون الأول 2021، 2021.
27. التقرير السنوي السابع والعشرون، 1 كانون الثاني 2021 - 31 كانون الأول 2022، 2022.

سلسلة التقارير القانونية

1. محمود شاهين. تقرير حول لجان التحقيق الفلسطينية، 1998.
2. أريان الفاصد. تقرير حول آليات المساءلة وسيادة القانون في فلسطين، 1998.
3. حسين أبو هنود. تقرير حول التشريعات وآلية سنها في السلطة الوطنية الفلسطينية "دراسة تحليلية"، 1998.
4. جبريل محمد. دراسة حول فاقد الهوية، 1998.
5. عمار الدويك. الحركة عبر الحواجز، تقرير حول تقييد حرية حركة الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، 1998.
6. قيس جبارين. تقرير حول جنوح الأحداث في التشريعات الفلسطينية، 1998.
7. عيسى أبو شرار (وآخرون). مشروع قانون السلطة القضائية: دراسات وملاحظات نقدية، 1998.

منشورات الهيئة

8. زياد عريف (وآخرون). قوانين الشرطة في فلسطين: دراسات وملاحظات نقدية، 1998.
9. عزمي الشعيبي (وآخرون). قانون المطبوعات والنشر: "دراسات وملاحظات نقدية"، 1999.
10. محمود شاهين. تقرير حول النيابة العامة الفلسطينية، 1999.
11. Gil Friedman, The Palestinian Draft Basic Law: Prospects and Potentials, 1999.
12. أريان الفاصد. أصوات الصمت: تقرير حول حرية التعبير في ظل السلطة الوطنية الفلسطينية، 1999.
13. عزيز كايد. تقرير حول تداخل الصلاحيات في مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية، 1999.
- بيير شلستروم. تقرير حول مشروع قانون الأحزاب السياسية الفلسطيني، 1999.
14. مصطفى مرعي. الحق في جمع شمل وإقامة الأطفال الفلسطينيين، الممارسة الإسرائيلية في ضوء معايير حقوق الإنسان الدولية، 1999.
15. حسين أبو هنود. محاكم العدل العليا الفلسطينية، التطورات والإشكاليات، والأداء في مجال حماية الحقوق والحريات، 1999.
16. أ. د. محمد علوان ود. معتصم مشعشع. حقوق الإنسان في قانون العقوبات الفلسطيني والأردني، 1999.
17. فراس ملح (وآخرون). الإطار القانوني للضمان الاجتماعي في فلسطين، 1999.
18. أ. د. محمد علوان (وآخرون). حقوق الإنسان في قوانين العقوبات السارية في فلسطين "دراسات وملاحظات نقدية"، 1999.
19. عمار الدويك. عقوبة الإعدام في فلسطين بين التشريعات السارية والمعايير الدولية، 1999.
20. أمينة سلطان. تقرير حول ممارسة التعذيب في التحقيق، 2000.
21. معتز قفيشة. تقرير حول الجنسية الفلسطينية، 2000.
22. مصطفى مرعي. تقرير حول عملية التشريع في فلسطين، الآليات والأهداف والأولويات، 2000.
23. مصطفى مرعي. الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن، في ضوء المعايير الدولية بشأن الهيئات الوطنية لحقوق الإنسان، 2000.
24. موسى أبو دهيم. تقرير حول تفتيش المساكن، 2000.
25. حسين أبو هنود. تقرير حول نقابة المحامين الفلسطينيين، 2000.
26. عزيز كايد. تقرير حول إشكالية العلاقة بين السلطين التشريعية والتنفيذية في السلطة الوطنية الفلسطينية، 2000.
27. جهاد حرب. تأثير النظام الانتخابي على الأداء الرقابي للمجلس التشريعي، 2000.
28. أ. د. نضال صبري. الجوانب المالية والقانونية للموازنة الفلسطينية، 2000.
29. عزيز كايد. قراءة في مشروع الدستور الفلسطيني المؤقت، 2000.
30. فاتن بوليفة. تشغيل الأطفال بين القانون والواقع، 2000.
31. عبد الرحيم طه. تعويض المتضررين مادياً جراء الأعمال العدائية خلال انتفاضة الأقصى، 2001.
32. طارق طوقان. اللامركزية والحكم المحلي في فلسطين، 2001.
33. أ. د. عدنان عمرو. إبطال القرارات الإدارية الضارة بالأفراد والموظفين، 2001.
34. باسم بشناق. الرقابة المالية على الأجهزة الحكومية في ظل السلطة الوطنية الفلسطينية (هيئة الرقابة العامة)، 2001.
35. داود درعاوي. جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية: مسؤولية إسرائيل الدولية عن الجرائم خلال انتفاضة الأقصى، 2001.
36. زياد عمرو، حقوق ذوي الاحتياجات الخاصة في التشريعات السارية في فلسطين، 2001.
37. عزيز كايد. السلطة التشريعية بين نظام المجلس الواحد ونظام المجلسين، 2001.
38. حسين أبو هنود. مراكز الإصلاح والتأهيل الفلسطينية، 2001.
39. موسى أبو دهيم. التأمينات الاجتماعية، 2001.
40. عزيز كايد، الرقابة البرلمانية على المعاهدات التي ترمها السلطة التنفيذية، 2002.
41. لؤي عمر. الأوقاف الإسلامية في الضفة الغربية، 2002.
42. باسم بشناق. الوظيفة العامة في فلسطين بين القانون والممارسة، 2002.
43. عيسى أبو شرار، محمود شاهين، داود درعاوي. مشروع قانون العقوبات الفلسطيني، -أوراق وملاحظات نقدية - 2001.
44. مازن سيسام، أيمن بشناق، سعد شحير. دليل المحاكم النظامية في فلسطين - على ضوء صدور قانون تشكيل المحاكم النظامية وقانون الإجراءات الجزائية، 2001.
45. معن ادعيس، فاتن بوليفة، ربحي قطامش، رشا عمارنة. حول قانون العمل الفلسطيني الجديد - أوراق عمل - 2002.
46. خالد محمد السباتين. الحماية القانونية للمستهلك، 2002.

منشورات الهيئة

47. معن ادعيس. اللوائح التنفيذية للقوانين، 2002.
48. نزار أيوب. القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، 2003.
49. معن ادعيس. المؤسسات العامة والسلطة التنفيذية الفلسطينية - الإشكاليات والحلول، 2003.
50. باسم بشناق. التنظيم الإداري للمحافظات في فلسطين، 2003.
51. ناصر الرئيس، محمود حمّاد، عمار الدويك، محمود شاهين. مشروع قانون العقوبات الفلسطيني - أوراق عمل، 2003.
52. محمود شاهين. حول الحق في التنظيم النقابي، 2004.
53. مصطفى عبد الباقي. العدالة الجنائية في مجال الأحداث، الواقع والطموح، 2004.
54. بلال البرغوثي. الحق في الاطلاع، أو (حرية الحصول على المعلومات)، 2004.
55. معين البرغوثي. عقود الامتياز (حالة شركة الاتصالات الفلسطينية)، 2004.
56. معتز قفيشة. تحديد علاقة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بنظام الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، 2004، باللغتين (العربية والإنجليزية).
57. معن ادعيس. حول صلاحيات جهاز الشرطة، 2004.
58. كلودي بارات. تحليل قانوني للرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية حول بناء الجدار الفاصل في الأراضي الفلسطينية المحتلة، 2004، (باللغتين العربية والإنجليزية).
59. معين البرغوثي. حول المفهوم القانوني للرسم (تحليل للمبادئ الدستورية والسياسات التشريعية)، 2005.
60. د. فتحي الوحيدي. حول المحكمة الدستورية العليا الفلسطينية في مشروع القانون الخاص بها، 2005.
61. ثائر أبو بكر. ضمانات المتهم في مرحلة التحقيق الابتدائي، 2005.
62. بهاء الدين السعدي، الرقابة البرلمانية على أداء الأجهزة الأمنية، 2005.
63. إبراهيم شعبان، أحمد قنديل، معن ادعيس، سامي جبارين، ماجد العاروري. أوراق قانونية، (الانسحاب من قطاع غزة، مراجعة القوانين، والحريات الأكاديمية)، 2006.
64. معين البرغوثي. حول حالة السلطة القضائية ومنظومة العدالة في العام 2005، 2006.
65. أحمد الغول. حرية الرأي والتعبير في المواثيق الدولية والتشريعات المحلية، 2006.
66. معن ادعيس، معين البرغوثي، باسم بشناق، سامي جبارين، أحمد الغول. صلاحيات رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية بالمقارنة مع صلاحيات مجلس الوزراء والمجلس التشريعي في القانون الأساسي (أوراق عمل)، 2006.
67. سامي جبارين. حول استغلال النفوذ الوظيفي، 2006.
68. خديجة حسين نصر. نظم التأمين الصحي في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية، 2007.
69. معن شحدة ادعيس. مراجعة قانونية لأحكام التعذيب في النظام القانوني الفلسطيني، 2009.
70. صلاح موسى، ياسر علاونة، مراجعة قانونية لمشروع القانون الصحي الوطني، 2009.
71. آية عمران. النيابة العامة الفلسطينية وفقاً لقانون الإجراءات الجزائية رقم 3 لسنة 2001، وقانون السلطة القضائية رقم 1 لسنة 2002، 2009.
72. معن شحدة ادعيس. مراجعة قانونية لعقوبة الإعدام في النظام القانوني الفلسطيني، 2010.
73. ياسر غازي علاونة. المدافعون عن حقوق الإنسان- الضمانات القانونية الدولية والوطنية، 2010.
74. معن شحدة ادعيس. التوازن بين حقوق الملكية الفكرية والحق في الصحة، 2010.
75. غاندي الربيعي. جهاز المخابرات الفلسطينية وفقاً لأحكام القانون، 2010.
76. ياسر غازي علاونة. فلسطين وعضويتها في الأمم المتحدة، 2011.
77. معن شحدة ادعيس. الأخطاء الطبية: نحو حماية قانونية متوازنة لأطراف الأخطاء الطبية، 2012.
78. خديجة حسين نصر. السفاح "قتل الروح"، 2012.
79. ياسر غازي علاونة. الاستحقاقات القانونية المترتبة على حصول فلسطين على دولة مراقب في الأمم المتحدة، 2013.
80. أحمد الأشقر. الحماية القضائية للحقوق والحريات العامة في فلسطين، 2013.
81. غاندي الربيعي. سياسة التجريم والعقاب في فلسطين، 2013.
82. خديجة حسين نصر. تبعات مصادقة دولة فلسطين على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) 1979، 2013.
83. إسلام التميمي. مراجعة حقوقية لحق الأشخاص ذوي الإعاقة في العمل اللائق في فلسطين، 2013.

84. معن شحدة دعيس. نحو نظام قانوني شامل للتحقيق الإداري في قضايا الأخطاء الطبية، 2014.
85. معن شحدة دعيس. العلاقة بين حقوق الإنسان والفساد، 2016.
86. معن شحدة ادعيس. حقوق الأشخاص المنتفعين بخدمات الصحة النفسية في فلسطين، 2017.
87. معن شحدة ادعيس. إعفاء منتجي منتجات كوفيد - 19 من المسؤولية القانونية عن أضرار منتجاتهم، 2021.

سلسلة تقارير خاصة

1. لا لعدالة الشارع، تقرير خاص حول قضايا محالة إلى محاكم أمن الدولة والمحاكم العسكرية بسبب ضغط الرأي العام، 2000.
2. السكن المشترك، مشاكل وحلول مقترحة، 2000.
3. الاعتقال السياسي من قبل السلطة الوطنية الفلسطينية خلال العام 2000، 2000.
4. الجاهزية الطبية الفلسطينية لحالات الطوارئ، 2000.
5. الدفاع المدني الفلسطيني في ظل الانتفاضة، المضمون والتشكيل والأداء، 2001.
6. الجاهزية المجتمعية لتأهيل معوقى الانتفاضة، 2001.
7. أداء المحاكم النظامية الفلسطينية خلال انتفاضة الأقصى، 2001.
8. التأثيرات الصحية والبيئية الناتجة عن التلوث بالنفايات الصلبة والمياه العادمة في الأراضي الفلسطينية، 2001.
9. السلامة العامة على الطرق الفلسطينية، 2001.
10. حول التحقيق والتشريح - حالات الوفاة في السجون ومراكز التوقيف الفلسطينية، 2001.
11. تدمير المنازل والمنشآت الخاصة من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي خلال انتفاضة الأقصى، الفترة من 2000/9/28 - 2001/8/31، 2001.
12. الأخطاء الطبية في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية، 2002.
13. سوء استخدام السلاح من قبل العاملين في الأجهزة الأمنية الفلسطينية خلال العام 2001، 2002.
14. ظاهرة أخذ القانون باليد - أحداث رام الله بتاريخ 2002/1/31، 2002.
15. تشكيل الجمعيات في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية - بين القانون والممارسة، 2002.
16. تبعات الاعتداءات الإسرائيلية على السجون ومراكز التوقيف الفلسطينية، 2002.
17. لجان إدارة والإشراف على الانتخابات العامة، 2002.
18. معاناة الفلسطينيين على معبري الكرامة ورفع، 2002.
19. التصرف بأراضي الدولة وإدارتها بين القانون والممارسة، 2003.
20. حول تباين أسعار المياه في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية، 2003.
21. حول توزيع المساعدات على المتضررين جراء الاعتداءات الإسرائيلية (حالة محافظتي جنين ورفع)، 2003.
22. تلفزيون فلسطين وقناة فلسطين الفضائية - الإدارة، التمويل، والسياسات البرنامجية، 2003.
23. Creeping Annexation - The Israeli Separation Wall and its Impact on the West Bank, June 2003
24. حول إشغال المناصب العليا في السلطة الوطنية الفلسطينية، 2003.
25. حول تعيين الموظفين في الهيئات المحلية (الأسس، الإجراءات، جهات الاختصاص)، 2003.
26. حول ضريبة الأملاك في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية - قطاع غزة، إشكاليات وحلول، 2003.
27. حول معاناة مرضى الفشل الكلوي في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية، 2003.
28. حول بؤس الرقابة على المستحضرات الصيدلانية في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية، 2004.
29. حول أزمة مياه الشرب في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية، 2004.
30. حول الاختفاء القسري في أعقاب الاعتقال أو الاختطاف في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية، 2004. باللغتين (العربية والإنجليزية).
31. حول تباين أسعار الكهرباء في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية، 2004.
32. حول إساءة معاملة الموقوفين في نظارات المباحث الجنائية في محافظات شمال الضفة الغربية، 2004.
33. حول دور الجهات الأمنية في مجال الوظيفة العامة، 2004.

منشورات الهيئة

34. حول تحويلات العلاج إلى خارج المؤسسات الطبية الحكومية، 2004.
35. حول انتخابات الهيئات المحلية بالضفة الغربية بتاريخ 2004/12/23، 2004، باللغتين العربية والإنجليزية).
36. حول عملية انتخابات رئاسة السلطة الوطنية الفلسطينية التي جرت بتاريخ 2005/1/9، 2005.
37. حول جاهزية مراكز الإصلاح والتأهيل الفلسطينية، 2005.
38. حول أداء اللجنة العليا للانتخابات المحلية المرحلة الثانية من انتخابات الهيئات المحلية الفلسطينية بتاريخ 2005/5/5، 2005.
39. قطاع الزراعة الفلسطيني خلال انتفاضة الأقصى (الأضرار، والمساعدات ومعايير تقديمها)، 2005.
40. البيئة في أراضي السلطة الوطنية الفلسطينية (حالة دراسية: محافظة بيت لحم)، 2005.
41. إدارة انتخاب الهيئات المحلية في المرحلة الثالثة بتاريخ 2005/9/29، 2005.
42. تقرير حول الانتخابات الفلسطينية في العام 2005 (الانتخابات الرئاسية، الانتخابات المحلية، انتخابات مجلس نقابة المحامين)، 2005.
43. حول حالة الانفلت الأمني وضعف سيادة القانون في أراضي السلطة الوطنية الفلسطينية، 2005.
44. حول عملية الانتخابات التشريعية الثانية التي جرت في تاريخ 2006/1/25، 2006.
45. بعد مرور عام على الإخلاء الإسرائيلي لقطاع غزة، الآثار القانونية للإخلاء، إدارة الأراضي المخلاة، المناطق المهمشة، 2006.
46. معن دعيس، غاندي ربيعي، نجاح صبح، إسلام التميمي، وليد الشيخ، صلاح عبد العاطي، ياسر علاونة، حسن حلاسة، خلود نجم. حقوق الطفل- الحق في الحماية، 2006.
47. بهاء السعدي. حقوق المعوقين في المجتمع الفلسطيني، 2006.
48. ياسر علاونة. المسؤولية القانونية عن اقتحام سلطات الاحتلال الإسرائيلي لسجن أريحا المركزي واختطاف المعتقلين السياسيين بتاريخ 2006/3/14، 2006.
49. معين البرغوثي، نجاح صبح، إسلام التميمي، مأمون عتيلي، علا نزال. أثر إضراب الموظفين العموميين على القطاعات الحيوية في فلسطين، 2006.
50. عائشة أحمد. الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الإنسان الفلسطيني خلال العام 2006، وأثرها على أداء السلطة الوطنية الفلسطينية، 2007.
51. معن دعيس، أحمد الغول، مأمون عتيلي، إسلام التميمي. أداء هيئة الحج والعمرة في موسم الحج للعام 1427 هـ/ 2006م، 2007.
52. انتهاكات حقوق الإنسان في مناطق السلطة الوطنية على ضوء عمليات الاقتتال التي اندلعت في قطاع غزة منذ تاريخ 2007/6/7، 2007.
53. قطاع غزة بعد الاقتتال: الحريات والحقوق في غياب سلطة القانون، 2007.
54. الاعتقالات في الضفة الغربية في أعقاب الإعلان عن حالة الطوارئ بتاريخ 2007/6/14، 2007، (باللغتين العربية والإنجليزية).
55. الاعتداء على الجمعيات الخيرية خلال حالة الطوارئ (6/14 - 2007/7/13)، 2007.
56. حول بدء موسم الحج للعام 1428 هـ في قطاع غزة، 2007.
57. الأوضاع الصحية في قطاع غزة في شهر آب 2007، 2007.
58. الاعتقالات خارج نطاق القانون في قطاع غزة، 2007.
59. حول الحريات الإعلامية في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية خلال الفترة من 6/15 - 2007/11/30، 2007.
60. الحق في العمل وتولي الوظيفة العامة (قضية إنهاء عقود التشغيل المؤقت)، قضية وقف عقود توظيف وتعيينات في الوظيفة العمومية، 2007.
61. يوسف وراسنة. حول أداء هيئة الحج والعمرة في موسم الحج للعام 1428 هـ/ 2007م، 2008.
62. عائشة أحمد. حول أثر الانتهاكات الإسرائيلية في العام 2007 على قدرة السلطة الوطنية الفلسطينية في حماية حقوق الإنسان، 2008.
63. معن دعيس، أحمد الغول، عائشة أحمد، وليد الشيخ. حول واقع الحق في الصحة في أراضي السلطة الوطنية الفلسطينية، 2008.
64. غاندي ربيعي. حول احتجاج المدنيين لدى الأجهزة الأمنية الفلسطينية بقرار من هيئة القضاء العسكري، 2008.
65. صلاح موسى، ياسر علاونة. حول واقع الحريات الإعلامية في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية خلال العام 2008، 2008.
66. صلاح موسى، ياسر علاونة. حول واقع الجمعيات الخيرية في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية خلال العام 2008، 2008.
67. عائشة أحمد. أثر الانتهاكات الإسرائيلية في العام 2008 على قدرة السلطة الوطنية الفلسطينية على حماية حقوق الإنسان، 2009.

68. العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة - جرائم حرب وعقوبات جماعية غير مسبوقة في ظل صمت عربي ودولي فاضح، 2009.
69. صلاح موسى، آية عمران، وديانا بشير. حول واقع الجمعيات الخيرية في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية خلال العام 2009.
70. حازم هنية. الحق في السكن وإعادة الإعمار في قطاع غزة، 2010.
71. ياسر غازي علاونة. حول واقع المستشفيات الحكومية في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية، 2009.
72. خديجة حسين. دور مفتشي العمل في حماية الحقوق العمالية، 2009.
73. ياسر غازي علاونة. إعدام خارج نطاق القانون، 2010.
74. عائشة أحمد. أثر الانتهاكات الإسرائيلية على قدرة السلطة الوطنية الفلسطينية على حماية حقوق الإنسان، 2010.
75. غاندي ربيعي. فلسطينيون بلا عدالة، 2011.
76. ياسر غازي علاونة. الحق في التجمع السلمي في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية، 2012.
77. غاندي ربيعي. ضمانات النساء في خلافهن مع القانون في فلسطين، 2011.
78. حازم هنية. وفيات الإنفاق- حقوق ضائعة، 2012.
79. معن شحدة دعيس. الانتخابات المحلية في العام 2012، 2013.
80. حازم هنية. جاهزية الدفاع المدني في قطاع غزة، الدور والأداء، 2012.
81. إسلام التميمي، وحازم هنية. حق الأشخاص ذوي الإعاقة في العمل اللائق في فلسطين (دراسة ميدانية)، 2013.
82. حازم هنية. الأطفال العاملون، أيادٍ صغيرة، وحقوق مهدورة، 2014.
83. عائشة أحمد. السياسات والقيود الإسرائيلية في المناطق المصنفة "ج" والحقوق الأساسية للمواطن الفلسطيني "الحياة على الهامش"، 2014.
84. روان فرحات. الحماية الاجتماعية، برنامج المساعدات النقدية في وزارة الشؤون الاجتماعية، 2015.
85. عائشة أحمد. السياسات الإسرائيلية في المناطق المصنفة "ج" ... معوقات التنمية فيها وتدخلات الحكومة الفلسطينية في مواجهتها "خط و تحديات"، 2016.
86. عمار جاموس. تنظيم دور الحضانه والرقابة عليها، 2016.
87. حازم هنية، أوضاع النزيلات في مراكز الإصلاح والتأهيل في فلسطين، 2017.
88. عائشة أحمد. المؤسسات العاملة في مجال رصد وتوثيق الانتهاكات الإسرائيلية واستخدام الآليات الدولية لحقوق الإنسان، 2017.
89. طاهر المصري. الحق في التعليم والأزمة المالية في الجامعات الفلسطينية العامة، 2017.
90. حازم هنية. تدخل الشرطة العسكرية في حل النزاعات المالية في قطاع غزة، 2017.
91. معن ادعيس. الرقابة على الانتخابات المحلية، 2017.
92. أ. حازم هنية. أ. عمار جاموس. أ. طاهر المصري. أ. معن ادعيس. تحليل الموازنة العامة للعام من منظور حقوق الإنسان 2017.
93. معن ادعيس، قائمة أحكام الإعدام في فلسطين (1995-2018)
94. حازم هنية. تقرير تحليلي حول أحكام عقوبة الإعدام الصادرة في قطاع غزة (2014-2017).
95. أ. حازم هنية. أ. عمار جاموس. أ. طاهر المصري. أ. معن ادعيس. تحليل الموازنة العامة للعام من منظور حقوق الإنسان 2018.
96. أ. معن ادعيس، كبار السن بين مظلة الحقوق ومطرقة الإهمال 2018.
97. أ. عائشة أحمد، التلوث البيئي بفعل المناطق الصناعية ومكببات النفايات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة "منطقة سلفيت نموذجاً"، 2019
98. د. علياء العسالي، تحليل محتوى الكتب المدرسية (اللغة العربية، الرياضيات، التربية الإسلامية، التنشئة الوطنية والاجتماعية، العلوم والحياة) للصفوف من الأول حتى التاسع الأساسية 2019/2018 في ضوء مدى حساسيتها للنوع الاجتماعي، 2019
99. أ. معن ادعيس، نحو استراتيجية وطنية شاملة للسلامة على الطرق في فلسطين، 2019
100. د. عبد الكريم أيوب، تحليل محتوى الكتب المدرسية (اللغة العربية، العلوم والحياة) للصفوف من الأول حتى التاسع الأساسية 2019/2018 من منظور حقوق الإنسان، 2019
101. أ. حازم هنية، الوفيات الناتجة عن عدم اتباع معايير السلامة والصحة المهنية في بيئة العمل، تقرير تحليلي (2014-2018)، 2019
102. أ. عمار جاموس، الإصلاح العشائري من منظور حقوقي وقيمي دستوري، 2019
103. أ. عائشة أحمد، سياسات ومخططات سلطات الاحتلال الإسرائيلي وأثرها على أعمال الحق في التعليم في القدس المحتلة، 2019
104. أ. طاهر المصري، حقوق المنتسبات لقوى الأمن الفلسطينية: المساواة وعدم التمييز، 2019

105. أ. أحمد الغول، إساءة معاملة وتعذيب الأطفال في نزاع مع القانون، تقرير تحليلي من واقع شكاوى انتهاك الحق في السلامة الجسدية في الاعوام (2016-2018)، 2020
106. أ. معن شحدة دعيس، جاهزية دولة فلسطين لإعمال الحق في الصحة أثناء جائحة كورونا (COVID-19) من منظور حقوقي، 2020
107. أ. عائشة أحمد، الأسرى الفلسطينيون المرضى في سجون الاحتلال الإسرائيلي «سياسات الاحتلال تجاههم والتدخلات الفلسطينية بحقهم»، 2020
108. أ. عمّار ياسر جاموس، الاحتجاج على ذمة المحافظ، 2020.
109. أ. طاهر المصري، إعمال الحق في التعليم العام خلال جائحة كورونا في فلسطين، 2020.
110. أ.د. محمد حاج يحيى، السياسات والإجراءات المتّبعة لمنع التحرش الجنسي في أماكن العمل في القطاع العام في دولة فلسطين (دراسة استكشافية)، 2021.
111. أ. طاهر تيسير المصري، الحق في حرية التنظيم النقابي دراسة حالة: الحق في حرية التنظيم النقابي في الوظيفة العامة، 2021.
112. أ. عائشة أحمد، العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة وتداعياته على حالة الحقوق الأساسية، 2021.
113. أ. مؤيد عفانة، مخصصات الفقراء في وزارة التنمية الاجتماعية، تقرير مقارن 2018 - 2021، 2021.
114. أ. حازم هنية، تعذيب النساء وإساءة معاملتهن في مراكز التوقيف ومراكز الإصلاح والتأهيل، تقرير تحليلي للشكاوى التي تلقتها الهيئة في الفترة من (2018-2021)، 2022.
115. أ. عمار جاموس، الحق في الخصوصية بين المعايير الدولية والواقع الفلسطيني، 2022.
116. أ. معن شحدة دعيس، الرقابة على الانتخابات الفلسطينية المرحلة الرابعة (2021-2022)، 2022.

سلسلة تقارير تقصي الحقائق

1. نتائج تقصي حقائق حادث مقتل الشاب حسام أبو عطية في مدينة رام الله بتاريخ 2006/6/13، 2006.
2. التحقيق في وفاة المواطنة منال صيدم بتاريخ 2006/9/21 بعد إجراء عملية تنظيفات لها في أحد المستشفيات، 2007.
3. تقصي حقائق حول حادثة انفجار محطة النبالي للوقود بتاريخ 2007/2/8، 2007.
4. تقصي حقائق حول حادثة اختطاف ومقتل المواطن عزت رشيد حسن، 2007.
5. تقصي حقائق حول أحداث جامعة النجاح الوطنية بتاريخ 2007/7/24، 2007.
6. تقصي حقائق حول وفاة المواطن مجد عبد العزيز البرغوثي في مقر تحقيق المخابرات العامة/رام الله بتاريخ 2008/2/22، 2008.
7. تقصي حقائق حول وفاة المواطن عز مصطفى الشافعي بتاريخ 2008/1/15، 2008.
8. تقصي حقائق حول الأحداث التي وقعت في قلقيلية بتاريخ 2009/5/30 و2009/6/4، 2009.
9. تقصي حقائق حول حادثة غرق الطفلين دراغمة ومكاوي في برك سليمان بمدينة بيت لحم خلال شهر نيسان من العام 2009، 2009.
10. تقصي حقائق حول وفاة المواطن نهاد الدباكة أثناء احتجازه لدى جهاز الأمن الداخلي، 2010.
11. تقصي حقائق حول وفاة المواطن أسامة منصور في مقر الاستخبارات العسكرية، 2013.
12. تقصي حقائق حول الأحداث التي وقعت في مدينة نابلس خلال شهر آب من العام 2016، 2017.
13. تقصي حقائق بشأن الأحداث التي وقعت في حي الأمريكية شمال غزة بتاريخ 4 نيسان 2017
14. تقصي حقائق حول حادثة وفاة المواطن وليد الدهيني في مركز شرطة رفح بقطاع غزة 2018
15. تقصي حقائق حول وفاة المواطن محمود الحملاوي في مركز إصلاح وتأهيل رام الله 2019
16. تقصي حقائق حول وفاة الشقيقين عمار وضياء الديك بتاريخ 2020/6/14، 2020
17. تقصي حقائق بشأن مقتل الناشط السياسي نزار بنات بتاريخ 24 حزيران/ يونيو 2021، 2021

سلسلة أدلة تدريبية

1. غاندي الربيعي. دليل الإجراءات الجزائية، 2010.
2. غاندي الربيعي. دليل العدالة الجنائية للأحداث وفق القواعد الدولية والقوانين الوطنية، 2010.
3. صلاح عبد العاطي ولبلى مرعي. دليل المدرب لدورات تدريبية متخصصة في مناهضة عقوبة الإعدام، 2011.
4. غاندي ربيعي. دليل رصد ضمانات المحاكمة العادلة وفق القواعد الدولية والقوانين الوطنية في فلسطين، 2012.

سلسلة أوراق سياسات عامة

1. خديجة حسين. ورقة سياسات حول القرار بقانون رقم (6) بشأن الضمان الاجتماعي للعام 2016، 2016.

سلسلة تقارير الظل

1. دائرة الرقابة على السياسات والتشريعات الوطنية. تقرير الظل المقدم للجنة الأمم المتحدة للقضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة بخصوص التقرير الاولي لدولة فلسطين. يوليو. 2018 .
2. المقدم إلى لجنة حقوق الطفل في الأمم المتحدة بخصوص التقرير الأولي المقدم من دولة فلسطين بموجب المادة 44 من اتفاقية حقوق الطفل الواجب تقديمه في 2016 الجلسة رقم 83 (20 كانون الثاني 2020 - 7 شباط 2020)
3. المقدم إلى لجنة القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري في الأمم المتحدة، حول التقريران الدوران الأولي والثاني المقدمان من دولة فلسطين بموجب المادة 9 من الاتفاقية، الواجب تقديمهما في عام 2017 الجلسة رقم 99 (5 - 29 آب 2019)

سلسلة تقارير تقييم أماكن الإحتجاز

1. تقرير تقييم مواءمة مراكز الإصلاح والتأهيل في فلسطين للمعايير الدولية للسجون (مراكز إصلاح وتأهيل الضفة الغربية)، 2019.

سلسلة التحقيقات الوطنية

1. التأمين الصحي - نحو تأمين صحي شامل وعادل، 2021